

دورة البرنامج
الإنساني

2022

النسخة المنقّحة الصادرة بتاريخ 17 مايو 2023

خطة الاستجابة الإنسانية المنقّحة^{١٣} السودان



عن الوثيقة

احصل على آخر التحديثات



يقوم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) بتنسيق العمل الإنساني لضمان حصول المتضررين من الأزمة على المساعدات والحماية التي يحتاجون إليها. كما يعمل المكتب على التغلب على العقبات التي تعوق وصول المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص المتضررين من الأزمات، وتوفير القيادة في حشد المساعدات والموارد لصالح النظام الإنساني.

www.unocha.org/sudan
twitter.com/UNOCHA_Sudan

Humanitarian Action
ANALYSING NEEDS AND RESPONSE

يقدم العمل الإنساني لمحة عامة شاملة على المشهد الإنساني. ويوفر أحدث المعلومات التي جرى التحقق منها حول الاحتياجات وتقديم الاستجابة الإنسانية بالإضافة إلى المساهمات المالية.

<https://humanitarianaction.info/plan/1123>



استجابة موقع رليف ويب ReliefWeb هي جزء من التزام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) تجاه المجتمع الإنساني لضمان توفر المعلومات ذات الصلة في حالات الطوارئ الإنسانية لتسهيل فهم الموقف واتخاذ القرار ويمثل الموقع الجيل التالي لمنصة الاستجابة الإنسانية.

<https://response.reliefweb.int/sudan>



وتعتبر خدمة التتبع المالي هي المقدم الأساسي للبيانات المحدثة باستمرار حول التمويل الإنساني العالمي وتعتبر مساهم رئيسي في صنع القرار الاستراتيجي من خلال تسليط الضوء على الفجوات والأولويات، وتساهم بالتالي في تقديم المساعدات الإنسانية الفعالة القائمة على المبادئ.

<https://fts.unocha.org/appeals/1123/summary>

قام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) بتجميع هذه الوثيقة نيابة عن الفريق القطري للعمل الإنساني وشركائه. وتعرض خطة الاستجابة الإنسانية المنقحة جهود الاستجابة الاستراتيجية المنسقة والتكاليف المرتبطة بها لتلبية الاحتياجات الملحة للأشخاص المتضررين من الأزمة في السودان.

صورة الغلاف

أُحرقت مدرسة كانت تُستخدم بوصفها نقطة تجمع للنازحين، أثناء القتال في ولاية غرب دارفور.

الصورة: منظمة إنقاذ الطفولة

التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في التقرير لا تعني التعبير عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو سلطاتها، أو بشأن تعيين تخومها، أو حدودها.

جدول المحتويات

الموجز	04
الأرقام الرئيسية	05
الجزء رقم 1: السياق والاحتياجات الإنسانية	06
الجزء رقم 2: استراتيجية الاستجابة المحدثة	11
الجزء رقم 3: خطط القطاعات المنقّحة	17
3.1 التعليم	20
3.2 الأمن الغذائي ووسائل العيش	22
3.3 الصحة	24
3.4 التغذية	26
3.5.1 الحماية العامة	28
3.5.2 حماية الطفل	29
3.5.3 العنف القائم على النوع الاجتماعي	30
3.5.4 الأعمال المتعلقة بالألغام	31
3.6 المأوي والمواد غير الغذائية	32
3.7 المياه والمرافق الصحية والنظافة	34
3.8 التنسيق والخدمات المشتركة	36
3.9 الاتصالات في حالات الطوارئ	38
3.10 الخدمات اللوجستية	40
الجزء رقم 4: خطة الاستجابة للاجئين	42
الجزء رقم 5: الملحق	44
5.1 كيفية المساهمة	45
5.2 ملاحظات النهاية	46

الموجز

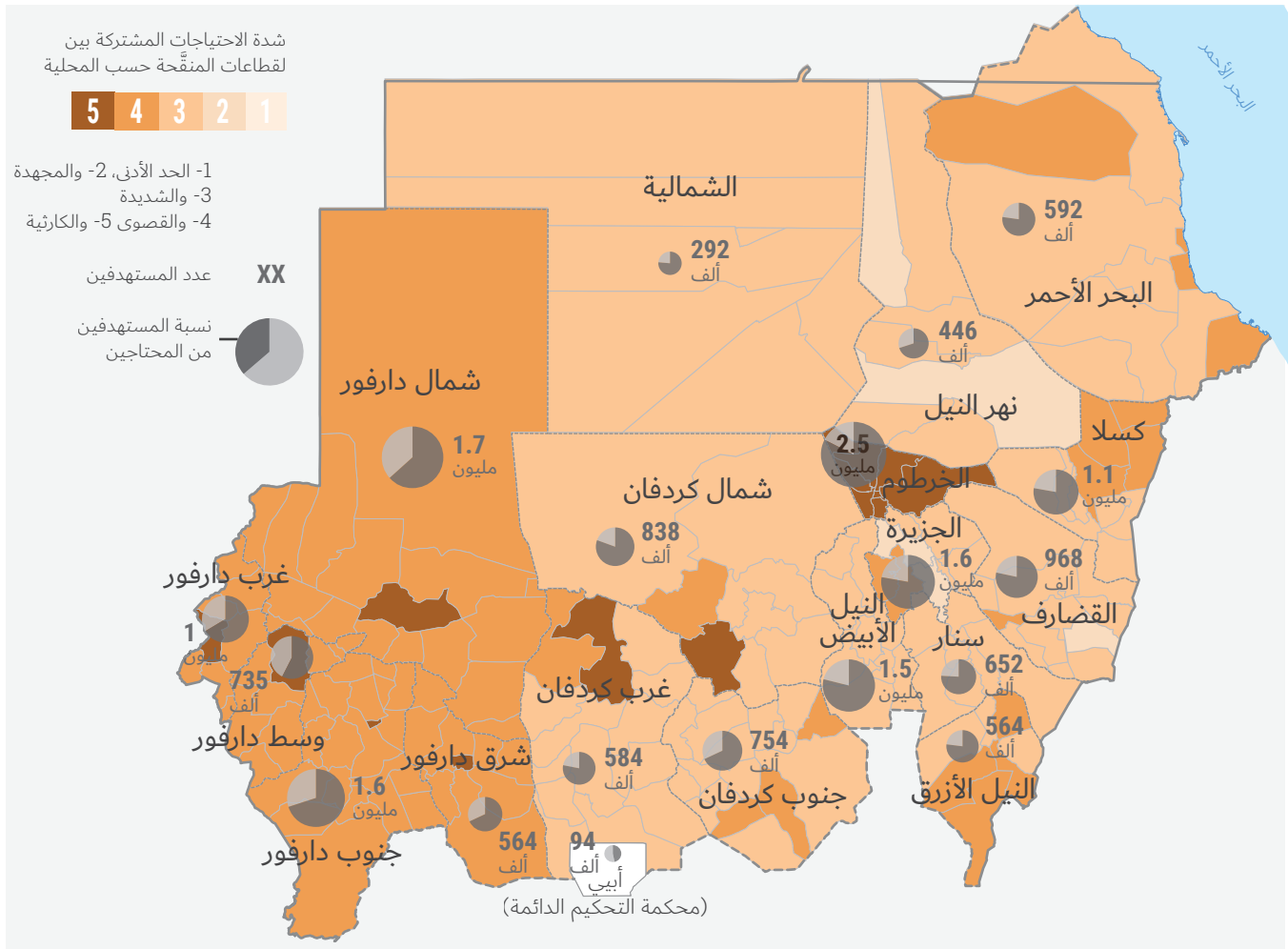
الاستراتيجيين رقم 1 ورقم 2 لخطة الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك ما يتعلق بنهج التنفيذ والتكاليف. حيث سيجري إيقاف البرمجة المتعلقة بالهدف الاستراتيجي رقم 3 من خطة الاستجابة الإنسانية (الوصول إلى وسائل العيش والخدمات الأساسية) مؤقتًا، واعتمادًا على التطورات السياقية، ستجري إعادة إنشاء ذلك الهدف على التوالي ضمن النطاق المتوقع في البداية في خطة الاستجابة الإنسانية. وبالمثل، سيستأنف الهدف الاستراتيجي رقم 4 بمجرد أن يسمح الوضع بذلك في منتصف المدة.

تغطي خطة الاستجابة الإنسانية المنقّحة المدة حتى 31 ديسمبر 2023. وقد تكون هناك حاجة إلى مزيد من التحديثات بناءً على التطورات السياقية.

تنقّح هذه الوثيقة خطة الاستجابة الإنسانية للسودان لعام 2023، التي جرى إطلاقها في ديسمبر 2022، بسبب تصاعد العنف في جميع أنحاء البلاد منذ 15 أبريل 2023. وقد أدى القتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى التسبب في معاناة إنسانية هائلة وتفاقم الاحتياجات الإنسانية الكبيرة الموجودة مسبقًا بين السكان المدنيين في السودان، مما أثر أيضًا على المناطق الحضرية التي لم تكن تغطيها خطة الاستجابة الإنسانية في السابق أو كانت مشمولة بشكل هامشي فقط.

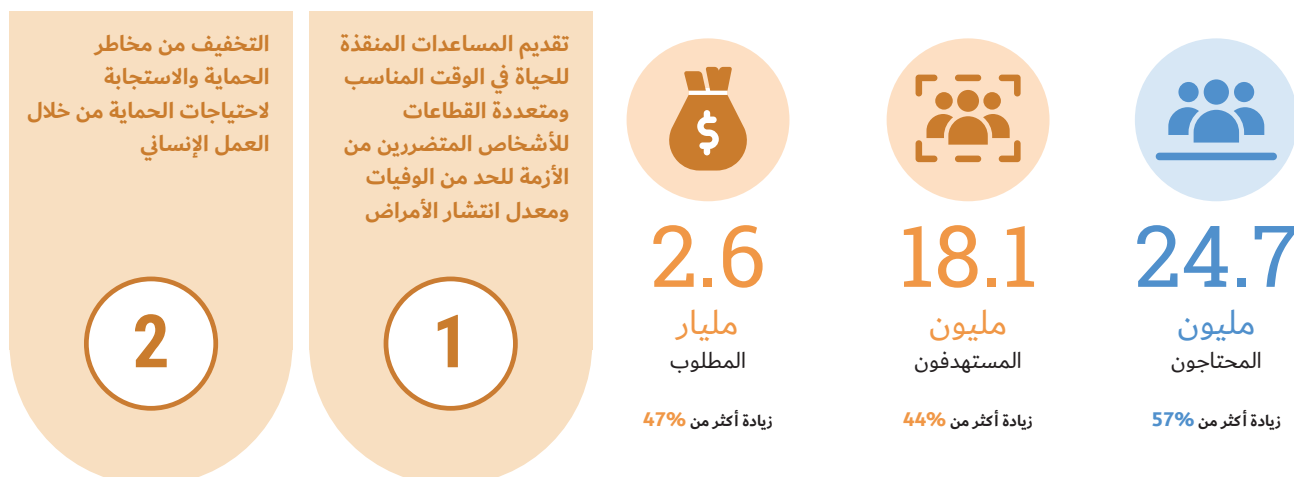
تعمل خطة الاستجابة الإنسانية المنقّحة على تحديث استراتيجية الاستجابة في خطة الاستجابة الإنسانية الأولية لعام 2023، وتحديدًا فيما يتعلق بتوسيع نطاق خدمات الحماية المنقّدة للحياة والمساعدات متعددة القطاعات بما يتماشى مع الهدفين

عدد الأشخاص المحتاجين والمستهدفين على مستوى الولاية



الأرقام الرئيسية

الأهداف الاستراتيجية



القطاع	المتطلبات المالية (مليون دولار أمريكي)	المحتاجون (مليون)	المستهدفون (مليون)	المحتاجون المستهدفون	التغيير في المتطلبات المالية (%)	التغيير في عدد المحتاجين (%)	التغيير في عدد المستهدفين (%)
الأمن الغذائي ووسائل العيش	581.2	19.9	15.0		33%	64%	83%
استجابة اللاجئين	492.2	1.1	1.1		4%	18%	26%
التغذية	350.1	4.6	2.5		83%	15%	13%
المياه والمرافق الصحية والنظافة	230.9	14.9	6.1		79%	36%	27%
المأوى والمواد غير الغذائية	212.4	5.7	1.9		145%	93%	34%
الصحة	178.6	11.0	7.6		26%	8%	43%
التعليم	131.0	8.6	4.3		46%	131%	87%
الخدمات اللوجستية	118.4	غير متوفر	غير متوفر		309%	غير متوفر	غير متوفر
حماية الطفل	81.0	4.3	2.0		50%	13%	2%
الحماية العامة	74.9	5.4	3.6		34%	31%	غير متوفر
العنف القائم على النوع الاجتماعي	62.8	4.2	1.3		81%	36%	4%
التنسيق والخدمات المشتركة	28.9	غير متوفر	غير متوفر		87%	غير متوفر	غير متوفر
الإجراءات المتعلقة بالألغام	16.5	10.0	7.5		110%	382%	402%
الاتصالات في حالات الطوارئ	6.3	غير متوفر	غير متوفر		غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر

الجزء رقم 1:

السياق والاحتياجات الإنسانية

ما يقرب من ثلثي الاشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع خلال الأسابيع الأولى من القتال كانت في المدن التي يزيد عدد سكانها عن 100,000 نسمة⁴. وشهدت الأحياء والمنشآت الحيوية والبنية التحتية الأساسية في الخرطوم عواقب وخيمة، ومن ضمنها المطار والقصر الرئاسي ووزارات الدفاع والطاقة والتعليم والصحة والعديد من المستشفيات. وتركز القتال خارج الخرطوم في المناطق الحضرية على طول الطرق الرئيسية، بما في ذلك الممرات بين الشرق والغرب من كسلا إلى غرب دارفور.

وتعرضت عدة مدن لقصف عنيف واشتباكات، وما يستتبعه من مخاطر الذخائر غير المنفجرة مما أدى إلى سقوط مئات القتلى والجرحى من المدنيين، فضلاً عن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية لخدمات المياه والرعاية الصحية والطاقة. كما وصل القتال إلى ولايات غرب وجنوب وشمال دارفور وشمال وجنوب كردفان والنيل الأزرق وكسلا والبحر الأحمر. وقد أشعلت الأعمال العدائية بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع أعمال عنف بين المجتمعات في ولاية غرب دارفور، ولا سيما في عاصمة الولاية الجينية منذ 24 أبريل، مما أسفر عن سقوط العديد من الضحايا والنزوح ووقوع نهب واسع النطاق.

تعدّ الهجمات دون تمييز على البنية التحتية المدنية ونهب المنازل انتهاكاً واضحاً للقانون الإنساني الدولي، حيث تُخل مثل هذه الأفعال بمبدأ التمييز الذي يتطلب من أطراف النزاع التمييز بين المقاتلين والمدنيين، وبمبدأ التناسب الذي يطالب الأطراف بالامتناع عن الهجمات التي قد تسبب ضرراً جسيماً للمدنيين. كما تبتعث طبيعة هذه الهجمات واسعة الانتشار وما يترتب عنها من إلحاق الضرر بالمدنيين على القلق الشديد.

تتقود انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان الأزمة الإنسانية. وتزداد قضايا الحماية المعقدة والمتراكبة في هذه الأزمة التي طال أمدها في السياق الحالي سوءاً، حيث أصبحت القدرة على الوصول إلى الخدمات الإنسانية والحقوق وتحقيق العدالة والمساءلة محدودة للغاية. ولا يزال المدنيون في أجزاء من البلاد معرضين لأعمال عنيفة مستمرة وجديدة، ما أدى إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين وإلى النزوح القسري بحثاً عن الأمان. ويعدّ تعزيز القانون الإنساني الدولي أمراً ضرورياً لضمان أن جميع أطراف النزاع يمنحوا الأولوية لحماية المدنيين ويتخذون التدابير اللازمة لتجنب أو تقليل الضرر أثناء الأعمال العدائية.

في 11 مايو 2023 وقّع ممثلو القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع على إعلان الالتزام بحماية المدنيين وضمان المرور

تدهور الوضع في السودان بشكل كبير منذ صدور آخر تحديث للاحتياجات الإنسانية في نوفمبر 2022¹. وبدءاً من 15 أبريل 2023، أدى القتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى مقتل مئات الأشخاص، وأجبر أكثر من 218 ألف شخص على الفرار عبر الحدود كما نزح أكثر من 730 ألف شخص داخل البلاد في الأسابيع الأربعة الأولى من النزاع.

تقع الأزمة الإنسانية المتفاقمة في السودان على خلفية أزمة اقتصادية طويلة الأمد ونزاعات سابقة في بعض أجزاء البلاد، حيث يحتاج ثلث السكان بالفعل إلى المساعدات الإنسانية. بالإضافة إلى النزوح واسع النطاق، أدى النزاع إلى الحد من قدرة ملايين الأشخاص على الحصول على الغذاء والمياه والنقود والوقود وخدمات الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية؛ كما أدى ارتفاع مستوى عدم استتباب الأمن ونهب الأصول ومكاتب الجهات الفاعلة الإنسانية إلى تعريض تسليم المساعدات الإنسانية إلى المواقع الرئيسية للخطر.

ويواجه السودان الآن حرباً حضرية عنيفة واضطرابات أهلية، وتضاعف مفاجئ في حوادث الإجرام وانهايار الاتصالات. كما تعاني البلاد من نقص حاد في المياه بسبب انقطاع التيار الكهربائي وندرة الوقود ونقص الإمدادات. ولا تزال أقل من 20 في المائة من المرافق الصحية في الخرطوم تعمل بكامل طاقتها و60 في المائة معطلة، مما يحد بشدة من إتاحة الوصول إلى الخدمات الطبية العاجلة لملايين الأشخاص. وتتفاقم هذه التحديات بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والوقود والسلع الأساسية الأخرى، فضلاً عن التفشي المتكرر للأمراض، وسوء التغذية الموجود مسبقاً، وعدم استقرار الأمن الغذائي الحاد. كما لا يستطيع الأشخاص في العديد من المواقع التي تشهد قتالاً مستمراً مغادرة منازلهم وطلب المساعدات لأن خيارات النقل محدودة للغاية ومكلفة.

ارتفع عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدات الإنسانية من 15.8 مليون، المقدّر في نوفمبر 2022، إلى 24.7 مليون في مايو 2023، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 57 في المائة².

القتال الحالي

استمرت الاشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع منذ 15 أبريل، ولا سيما في المناطق السكنية وما حولها في الخرطوم. وحتى 13 مايو، أفادت وزارة الصحة الاتحادية بمقتل ما لا يقل عن سبعمائة شخص وإصابة أكثر من 5,200 منذ بداية القتال. من المرجح أن يكون عدد الضحايا أعلى، حيث ورد أن العديد من الأفراد لم يتمكنوا من الوصول إلى المستشفيات بسبب القيود المفروضة على الحركة³.

من ولاية الخرطوم، حيث فرّ البعض إلى الولايات المجاورة والبعض الآخر لجأ إلى داخل الولاية⁶. ويوجد أعلى عدد من النازحين في ولايات غرب دارفور والنيل الأبيض والشمالية. وتضاف عمليات النزوح الجديدة هذه إلى ما يقرب من 3.8 مليون نازح⁷، تمركزوا منذ البداية في دارفور قبل اندلاع القتال الجديد.

فرّ ما يقدر بنحو 220 ألف شخص إلى الأقطار المجاورة - لا سيما إلى مصر وجمهورية جنوب السودان وتشاد وإثيوبيا وجمهورية إفريقيا الوسطى⁸. ومن بين هؤلاء العابرين للحدود لاجئين سودانيين ولاجئين من جنسيات أخرى يستضيفهم السودان، بما في ذلك ما يقدر بنحو 82 ألف طفل.

وقبل اندلاع موجة القتال الحالية، استضاف السودان 1.14 مليون لاجئ⁹ من جمهورية جنوب السودان وتشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى وإثيوبيا والجمهورية العربية السورية وإريتريا وجنسيات أخرى. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن أكثر من مليون لاجئ في السودان يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية.

الآمن للمساعدات الإنسانية في البلاد في مدينة جدة، بالمملكة العربية السعودية. ويهدف الإعلان إلى ضمان الالتزام بحماية المدنيين في السودان، والتأكيد على الالتزام بالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وتركّز الاتفاقية على تمكين المساعدات الإنسانية الآمنة، واستعادة الخدمات الأساسية، وسحب أي قوات مسلحة من المرافق الطبية، وضمان ممارسات الدفن الكريمة. وعلى الرغم من توقيع الإعلان تواترت التقارير عن الهجمات، وفي 12 مايو، تصاعد العنف في مدينة الجنينة.

النزوح

جرى الإبلاغ عن نزوح واسع النطاق في العديد من الولايات في داخل البلاد. حيث أدى اندلاع نزاع بين المجتمعات مؤخرًا بين قبيلة المساليت والعرب في ولاية غرب دارفور إلى تفاقم الأزمة. ومنذ 15 أبريل نزح أكثر من 950,000 شخص داخل السودان أو إلى الأقطار المجاورة. ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد في الأسابيع القادمة.

كما نزح ما يقدر بنحو 736,200 شخص داخل السودان، منهم 368,000 طفل⁵. وما يقرب من 68 في المائة من السكان النازحين هم



في منطقة متأثرة بالفعل بشكل كبير بالنزاع وعدم استتباب الأمن والنزوح والمستويات العالية من الاحتياجات الإنسانية، وقع المدنيون في مرمى نيران العنف الحالي ويتعرضون للهجمات المستهدفة، ومن بينها حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي التي جرى الإبلاغ عنها. وقد أدى النزاع المسلح المفاجئ إلى مقتل وإصابة المدنيين، فضلاً عن تعرض المدنيين المتضررين للضيق العاطفي والنفسي. كما أن العنف المستمر يحرم العائلات من تنظيم مراسم دفن كريمة.

وتتعرض الفئات السكانية الهشة بشكل متزايد لمخاطر الحماية مع حدوث ضرر فوري وطويل الأمد لرعايتهم البدنية والنفسية.

الدولارات من الأدوية والمستلزمات الطبية، للسيطرة الكاملة لأحد أطراف النزاع.¹⁷

إن أزمة التغذية في السودان وخيمة، حيث أبلغت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عن أعلى معدل لسوء تغذية الأطفال على مستوى العالم. حيث يعاني ما يقرب من 3 ملايين طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية، من بينهم أكثر من 610,000 يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم. كما أدى تعليق المساعدات إلى تعطيل برامج العلاج الخاصة بـ 50,000 طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد، مما عرض حياتهم للخطر.¹⁸ وبالإضافة إلى ذلك، جرى إحراق مصنع كان ينتج الإمدادات الحيوية لعلاج الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في السودان، مما أدى إلى إتلاف الإمدادات لعلاج 14,500 طفل.¹⁹ وكان المصنع ينتج 60 في المائة من الأغذية العلاجية الجاهزة للاستخدام التي تستخدمها اليونيسيف لعلاج الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم، بالإضافة إلى الأغذية التكميلية الجاهزة للاستخدام التي يقدمها برنامج الغذاء العالمي للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد المعتدل.

وأدى تردي إنتاج الغذاء واضطرابات سلاسل الإمداد، ونقص الوقود، والتضخم، وانخفاض قيمة العملة إلى نقص في المواد الغذائية وارتفاع الأسعار، مما جعل السلع الأساسية تفوق القدرة الشرائية للكثيرين. كما تندر المواد الغذائية المستوردة مثل دقيق القمح والزيت ومعجون الطماطم (الصلصة). ويتوقع برنامج الغذاء العالمي أن يرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من عدم استقرار الأمن الغذائي الحاد إلى 19.1 مليون شخص في الأشهر الثلاثة إلى الستة المقبلة في حال استمرار النزاع.²⁰ ومن المتوقع أيضاً أن تشهد ولايات غرب دارفور وغرب كردفان والنيل الأزرق والبحر الأحمر وشمال دارفور أعلى مستويات من عدم استقرار الأمن الغذائي.

سيتسبب تدمير البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك أنظمة المياه وشبكات الاتصالات في آثار مدمرة في جميع أنحاء السودان. حيث أفادت التقارير بنقص في المياه في أنحاء ولاية الخرطوم كافة، حيث لا تزال محطات معالجة المياه الحضرية معطلة.²¹ وسلطات المياه غير قادرة على إصلاح البنية التحتية المتضررة بسبب عقبات في إتاحة الوصول والعقبات الأمنية الأخرى. ونتيجة لذلك، يعتمد أكثر من مليون شخص على مياه الشرب غير المأمونة مباشرة من نهر النيل، مما يزيد من مخاطر الأمراض التي تنقلها المياه والحاجة إلى رفع مستوى الوعي حول جودة المياه وممارسات سلامة المياه.²²

تعرضت أجزاء كبيرة من العاصمة، بما في ذلك المصانع والبنوك والمتاجر والأسواق، للنهب أو التدمير أو الاستهداف بهجمات صاروخية. واشتعلت النيران في البنك المركزي، وأغلقت البنوك التجارية المحلية، وتعطلت ماكينات الصراف الآلي، مما ترك الأشخاص دون إمكانية الحصول على النقد والأصول المالية. كما تعطل الاتصال بشبكة الإنترنت بشكل كبير، حيث تعمل بنسبة 4 في المائة فقط من سعتها.¹¹

وقد تأثرت البرامج الإنسانية بشدة من جراء الهجمات ونهب المساحات المخصصة للعمل الإنساني، والتي تسببت في مقتل وإصابة العاملين في المجال الإنساني، إلى جانب تدمير البنية التحتية. كما أجريت عمليات إجلاء ونقل للعاملين في المجال الإنساني من مواقع رئيسية في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك الخرطوم ودارفور، وجرى تعليق بعض البرامج الإنسانية مؤقتاً.

وقد أثر القتال على العديد من المستشفيات¹²، مما أضر بالقطاع الصحي الهش بالفعل في السودان. ومنذ بداية النزاع، تحققت منظمة الصحة العالمية من 30 هجوماً على مرافق الرعاية الصحية¹³، أسفر عن مقتل ثمانية أشخاص وإصابة 18 آخرين. كما تعرض مستشفى للولادة للهجوم في الخرطوم في 4 مايو¹⁴. وأدى نقص الكهرباء ومحدودية الإمدادات الطبية وتلف البنية التحتية إلى إعاقة إيصال الرعاية الصحية الأساسية بشكل كبير إذ تنخفض الإمدادات الطبية المُلحّة، ومن ضمنها إدارة مضاعفات الحمل، بشكل خطير.¹⁵ ففي الخرطوم وحدها أصبحت الصحة الإنجابية المنقذة للحياة مهددة لنحو 219,000 امرأة حامل. وهناك حاجة إلى مساعدات عاجلة لاستعادة الرعاية المُلحّة للحالات الطارئة ومساندة الأمومة وعلاج الأطفال في ولايتي شمال وجنوب دارفور.

وقد تفاقمّت الأزمة الصحية بسبب معدلات انتشار المرض والوفيات المرتفعة بالفعل في السودان بسبب الأمراض المعدية التي يمكن الوقاية منها باللقاحات فضلاً عن ارتفاع مستويات حمى الضنك في الخرطوم في عام 2023. وقد تعطل برنامج التطعيم القومي وسط تفشي شلل الأطفال الراهن الذي أوردته التقارير في جميع أنحاء البلاد قبل الأزمة. كما جرى نهب العديد من مرافق سلسلة التبريد أو إتلافها أو تدميرها، بما في ذلك فقدان أكثر من 600,000 لقاح مخصص للأطفال¹⁶. ويظل الجزء الأكبر من اللقاحات المخزّنة في مرفق سلسلة التبريد الرئيسي بالخرطوم معرضاً لخطر الفقد/التلف بسبب إمداد الطاقة غير المستقر وعدم استتباب الأمن. ويخضع مستودع المخزن الطبي المركزي، الذي يحتوي على ما قيمته عدة ملايين من

11 مايو، بدأت المدارس والمؤسسات التعليمية في إعادة فتح أبوابها في المناطق غير المتأثرة بالأعمال العدائية، استعدادًا لامتحانات نهاية العام الدراسي²⁴.

وقد تأثر التعليم بشدة، مع استمرار إغلاق المدارس والمؤسسات التعليمية في المناطق المتضررة من النزاع، وهي ولايات الخرطوم، والجزيرة، وجنوب وغرب دارفور، وغرب كردفان. وتفاقت أزمة التعلم حيث يوجد ما يقرب من 6.9 مليون طفل لم يكونوا ملتحقين بالمدارس قبل النزاع²³، مع ارتفاع مستويات مخاطر التهديدات البدنية والنفسية، بما في ذلك التجنيد في الجماعات المسلحة. وحتى

ولاية غرب دارفور

والدة من النازحين تبسط يديها بالرصاص الذي عُثر عليه في نقطة تجمع للنازحين حيث كانت تعيش والتي احترقت بسبب القتال في الولاية في 27 أبريل 2023.

تصوير: الأمم المتحدة



الجزء رقم 2:

إستراتيجية الاستجابة المحدثة

نطاق التنقيح

2023 في التخطيط، مع الأخذ في الاعتبار الانخفاض الحاد في إتاحة الوصول إلى وسائل العيش والقوة الشرائية بالإضافة إلى الاضطرابات المتوقعة خلال موسم الزراعة الحالي. حيث تعتبر الفيضانات النهرية والفيضانات المفاجئة من الكوارث الطبيعية المتكررة في السودان، وتحدث عادة في المدة بين يونيو وسبتمبر، مما سيؤدي إلى تفاقم الاحتياجات.

وتعتبر هذه الافتراضات وأرقام التخطيط ذات الصلة أولية؛ وسوف يجري تحديثها حسب تطور الوضع وحصول المجتمع الإنساني على مزيد من إتاحة الوصول إلى السكان في المناطق المتضررة والحصول على معلومات عن ظروفهم الإنسانية.

وتظل المناهج والالتزامات الاستراتيجية على النحو المحدد في خطة الاستجابة الإنسانية الأولية سارية وستستمر في توجيه تقديم المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك:

- تعزيز المساواة تجاه السكان المتضررين، بما في ذلك من خلال تعزيز آليات الشكاوى وإبداء الآراء (القسم 1.6 من خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023)؛
- مساندة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوصفه أحد الأبعاد المركزية للاستجابة الإنسانية (القسم 1.7)؛
- ضمان أن تستند برمجة الاستجابة إلى التحليل التفاضلي للاحتياجات ومواطن الهشاشة عبر أبعاد العمر والجنس وذوي الاحتياجات الخاصة (القسم 1.8)؛ و
- فرض الالتزام الصارم بسياسات منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين أثناء العمليات الإنسانية (القسم 1.9).

سيجري تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية المنقحة هذه بالتنسيق الوثيق مع الخطط الأخرى، مثل نداء الطوارئ الذي أطلقه الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر²⁵ وكذلك الخطة الإقليمية للاجئين التي تنسقها مفوضية الأمم المتحدة للاجئين²⁶.

تعمل خطة الاستجابة الإنسانية المنقحة هذه على تحديث استراتيجية الاستجابة المنصوص عليها في خطة الاستجابة الإنسانية الأولية والتي جرى إطلاقها في ديسمبر 2022، مع التركيز على توسيع نطاق خدمات المساعدات والحماية المنقذة للحياة في إطار الأهداف الاستراتيجية رقم 1 ورقم 2 لخطة الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك طرق التنفيذ والتكاليف ذات الصلة. حيث سيجري إيقاف الأنشطة المبرمجة في إطار الهدف الاستراتيجي رقم 3 (إتاحة الوصول إلى وسائل العيش والخدمات الأساسية) مؤقتًا واستئنافها على التوالي، حسب التطورات السياقية وقدرة المجتمع الإنساني على العمل ضمن النطاق المستهدف بهذه الأنشطة. وسيجري أيضًا إيقاف الحوار الاستراتيجي والمبادرات المتعلقة بحلول المرونة (الهدف الاستراتيجي رقم 4) مؤقتًا واستئنافها بمجرد أن يسمح الوضع وإتاحة الوصول والموارد بذلك.

وتماشياً مع هذه المعايير، ارتفع عدد الأشخاص الذين سيحصلون على المساعدات طوال المدة المتبقية من عام 2023 بنسبة 44 في المائة، من 12.5 مليون إلى 18.1 مليون. وتتطلب هذه الزيادة الكبيرة في التغطية 817 مليون دولار أمريكي في شكل تمويل إضافي عاجل، مما يجعل إجمالي المتطلبات بموجب خطة الاستجابة الإنسانية المنقحة لعام 2023 يصل إلى 2.56 مليار دولار.

افتراضات التخطيط

استند التخطيط إلى تحليل الاحتياجات المحدث، بما في ذلك تنقيح تصاعدي بنسبة 57 في المائة في عدد الأشخاص المقدر أنهم بحاجة إلى المساعدات، حيث ارتفع العدد من 15.8 مليون إلى 24.7 مليون، فضلاً عن التدهور الكبير في الظروف الإنسانية. ويفترض التخطيط كذلك أن القتال في عدة أجزاء من البلاد سيتواصل، في انتظار التوصل إلى حل سياسي للأزمة، والذي سيستمر في الحد من إتاحة وصول السكان إلى الخدمات والمساعدات الحيوية. ومن المتوقع حدوث مزيد من النزوح يتناسب مع مستوى وطول الأعمال العدائية. وعلى وجه التحديد، جرى أخذ الزيادات في عدد الأشخاص الذين يعانون من عدم استقرار الأمن الغذائي خلال المدة المتبقية من عام

الأهداف الاستراتيجية



أولويات الاستجابة

- بموجب خطة الاستجابة الإنسانية المنقّحة لعام 2023، سيجري توسيع البرامج المنقذة للحياة في إطار الهدفين الاستراتيجيين رقم 1 و رقم 2 في المناطق التي شهدت تدهورًا كبيرًا بالنسبة لشدة الاحتياجات عبر القطاعات، لا سيما في المواقع التي يُقدر الآن أن الأشخاص يعيشون في ظروف إنسانية "متطرفة" أو "كارثية". ويشمل ذلك العديد من المناطق الحضرية المكتظة بالسكان التي يتركز فيها القتال²⁷، مثل الخرطوم، والخرطوم بحري، وأم درمان (ولاية الخرطوم)، ومروي (الولاية الشمالية)، والأبيض (شمال كردفان)، ونبالا (جنوب دارفور)، والفاسر (شمال دارفور). والجنينة (غرب دارفور) وزالنجي (وسط دارفور).
- الأنشطة التي سيجري توسيع نطاقها بشكل سريع في المناطق الحضرية المتأثرة تتضمن ما يلي:
 - تقديم المساعدات في مجال حماية المدنيين الذين لا يزالون يتعرضون للعنف دون تمييز ومخاطر الأسلحة المتفجرة وغيرها من انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان مثل الاغتصاب والقتل خارج نطاق القضاء والاعتقال التعسفي والتعذيب.
 - تقديم مساندة الرعاية الطبية المنقذة للحياة للمرافق الصحية، بما في ذلك رعاية الصدمات النفسية، وتوفير الإمدادات الطبية الأساسية، ومساندة إدارة سلسلة التبريد وإيصال اللقاحات.
 - الصحة النفسية والمساندة النفسية والاجتماعية خاصة للأطفال ومقدمي الرعاية.
 - خدمات الحماية المستهدفة، بما في ذلك تقديم المساعدات للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي والمعرضين
- لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، والقصر غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، والنازحين.
- توفير أو تمكين الخدمات العامة الهامة، بما في ذلك توفير المياه الصالحة للشرب والإصلاحات الطارئة لشبكات المياه.
- كما سيجري توسيع نطاق الاستجابة في المناطق التي تستقبل تدفقات كبيرة من الأشخاص الفارين من العنف، ولا سيما في المحليات في ولايات النيل الأبيض وغرب وجنوب وشمال دارفور، وشمال كردفان، والشمالية، والجزيرة. حيث تستضيف العديد من هذه المناطق السكان النازحين الذين طال أمد نزوحهم، حيث تزيد الموجات الحالية من النازحين من إجهاد الخدمات الأساسية المحدودة، وتثقل كاهل المرافق الصحية القائمة وتؤدي إلى تفاقم الظروف الإنسانية. ومن المتوقع أن يتأثر موسم الزراعة الحالي، الذي بدأ في مايو، بالنزاع المستمر، مما يجعل من المحتمل حدوث ارتفاعات أخرى في معدلات عدم استقرار الأمن الغذائي.
- وستركز المساعدات الإنسانية في مناطق إتاحة الوصول على تلبية احتياجات البقاء الأساسية للنازحين (حديثًا) والمجتمعات المضيفة الهشة، بما في ذلك من خلال:
 - المأوى المؤقتة والمواد غير الغذائية مثل المراتب والبطانيات ووقود الطهي بالإضافة إلى مستلزمات النظافة.
 - الخدمات المتخصصة مثل إدارة الحالات وتقديم مساعدات الحماية الفردية (إن كانت عينية أو نقدية) للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي والأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، من بين آخرين؛
 - الخدمات الحيوية، بما في ذلك توفير المياه وخدمات الصحة والتغذية والتعليم في حالات الطوارئ.

المحتاجون/المستهدفون حسب الفئات السكانية



العمل من خلال الجهات المحلية: قدمت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المساعدات وساندت المجتمعات منذ اندلاع النزاع، مما أدى إلى تعزيز حضور تلك الجهات وتقبل المجتمع لها. والنقابات الفنية (على سبيل المثال الأطباء ومهندسي المياه وأخصائيي الاتصالات السلكية واللاسلكية) راسخة وتساند صيانة وتشغيل الخدمات المحلية الهامة مثل المستشفيات وخطط معالجة المياه. وبالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تساند مجموعات المتطوعين في الأحياء تنسيق إتاحة الوصول إلى الخدمات والمساعدات. وبالتالي، سيعمل شركاء خطة الاستجابة الإنسانية على تعزيز التنسيق التنفيذي مع الشركاء المحليين المناسبين لتنفيذ أنشطة الاستجابة بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية، بما في ذلك من خلال مساندة التمويل المحتمل تلقىه من صندوق السودان الإنساني عبر المنظمات غير الحكومية الدولية الوسيطة.

• سيجري توسيع نطاق المساعدات الغذائية في جميع البيئات للتخفيف من الزيادات الحادة في أسعار المواد الغذائية وانخفاض القوة الشرائية للأسر، ولمنع السكان المعرضين للخطر من الانزلاق إلى مستويات حرجية من عدم استقرار الأمن الغذائي.

• وبالتالي، فإن الولايات الخمس التي سجلت أكبر زيادات نسبية في عدد الأشخاص الذين ستجري مساعدتهم عبر القطاعات هي الولاية الشمالية (نسبة الزيادة المستهدفة 360 في المائة)، ونهر النيل (259 في المائة)، والجزيرة (147 في المائة)، والنيل الأبيض (106 في المائة) والخرطوم (65 في المائة).

توسيع نطاق العمليات التنفيذية وطرق الاستجابة

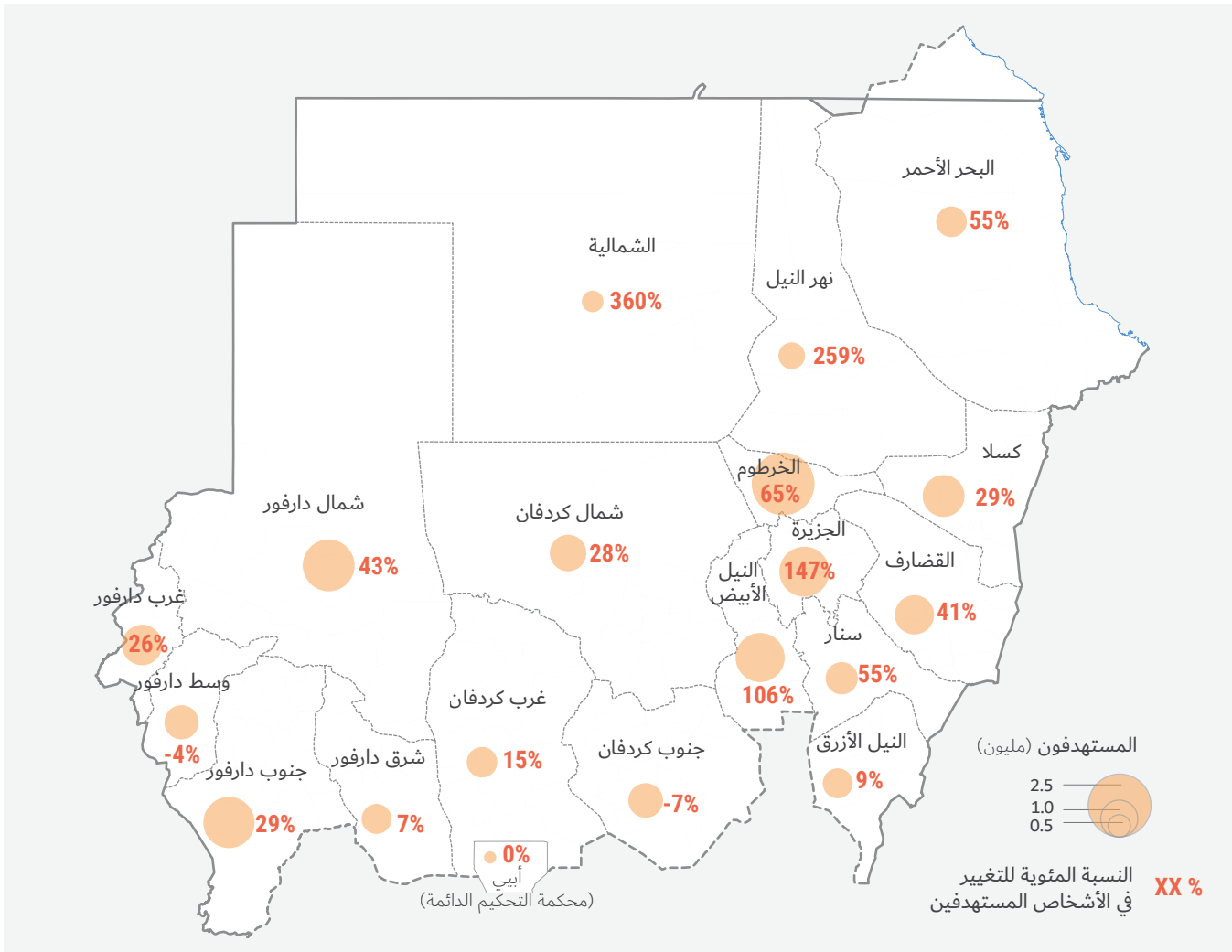
• في إطار خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023، قامت حوالي 92 منظمة إنسانية بتنسيق الأنشطة، والتواصل مع شركاء دوليين إضافيين، والمنظمات غير الحكومية الوطنية (المنظمات غير الحكومية) والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وحتى منتصف مايو، يجري السعي لتحقيق الأولويات التالية لتوسيع نطاق العمليات الإنسانية بشكل سريع في المناطق ذات الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحًا:

• المناصرة: سيظل الحصول على التزامات مستدامة من قبل أطراف النزاع وضمانها لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية والحركة الآمنة لمواد الإغاثة وموظفي البنية التحتية الإنسانية أمرًا بالغ الأهمية؛ وستجري مساندة هذه الجهود من خلال تعزيز التنسيق المدني - العسكري والقدرة على التفاوض من أجل إتاحة توصيل المساعدات الإنسانية؛

• تعزيز المراكز الميدانية: نقل الموظفين والإمدادات إلى مراكز قريبة قدر الإمكان من الأشخاص المحتاجين داخل السودان، بما في ذلك ود مدني والقضارف وكادوقلي ووادي حلفا ودنقلا، فضلًا عن تقديم استجابة منسقة من قبل الفرق القطرية للعمل الإنساني في المنطقة.

• توسيع نطاق الخدمات اللوجستية: تصميم العمليات الإنسانية وطرق الوصول اللوجستية، لا سيما لدارفور، بما في ذلك الجسور الجوية والوسائل العابرة للحدود، في انتظار الموافقة؛

زيادة عدد المستهدفين في خطة الاستجابة الإنسانية حسب الولاية



عوامل التمكين

وسيتوقف تنفيذ هذه الأولويات التنفيذية على العديد من عوامل التمكين الحاسمة، ومن ضمنها:

- ضمان إتاحة الوصول إلى وسلامة العمليات: تعهدت أطراف النزاع بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، والسماح بالتنقل الآمن لمواد الإغاثة والعاملين في المجال الإنساني، على النحو المعرب عنه في إعلان جدة في 11 مايو 2023²⁸.
- تخفيف المعوقات البيروقراطية: حيث سيساهم الحصول على ضمانات من السلطات بشأن التعجيل بتنفيذ الأنشطة المنقذة للحياة في إعادة تقديم المساعدات الإنسانية، وفي الإسراع بها خلال حالة الطوارئ الحالية.
- التنسيق وإدارة المخاطر: سيكون تعزيز التواصل الإنساني والتنسيق الفعال وإدارة المخاطر الأمنية أمرًا بالغ الأهمية داخل

المجتمع الإنساني. حيث تشكل الزيادات الحادة في الأسعار، إلى جانب انخفاض القدرة على الاستفادة من توفر النقد والسلع الأساسية، تحديات تنفيذية كبيرة. كما ستتطلب الأساليب المعدلة لإدارة السيولة النقدية الحالية وتحديات التحويل التي تؤثر على المدفوعات للموظفين والخدمات اللوجستية وما إلى ذلك التنسيق والتعاون.

• **الموارد المالية واللوجستية:** سيتطلب توسيع نطاق العمليات الإنسانية موارد مالية وبشرية كبيرة من أجل توفير الخدمات اللوجستية المطلوبة (الخدمات الجوية والمواعين البحرية والنهرية وبالطرق البرية)، والوسائل الأمنية والتنفيذية. ويتطلب الأمر تمويلًا فوريًا لتوسيع نطاق العمليات بشكل عاجل لضمان تقديم المساعدات الإنسانية الأساسية وخدمات الحماية بشكل مستمر.

اعتبارات البرمجة النقدية

تعمل الاستجابة الإنسانية في السودان بنشاط على تلبية احتياجات السكان المتضررين حيث كانت المساعدات النقدية والقسائم قبل النزاع الأخير تمثل ما يقرب من 20 في المائة من إجمالي جهود الاستجابة، والتي جرى تنفيذها بشكل فعال في 14 ولاية في السودان. وقد ثبتت جدوى استخدام النقد بوصفه شكلاً من أشكال المساعدات مدعومة بسلة الحد الأدنى للإنفاق المحدثة وآليات التسليم المخططة جيداً.

ومنذ اندلاع النزاع، تأثرت الأسواق المحلية وشح توفر الأموال بشكل كبير. حيث تسبب إغلاق البنك المركزي في ضغوط هائلة على العملة المحلية، مما أدى إلى ندرة السيولة. ووفقاً لمسح سريع حول إتاحة الوصول إلى الأسواق أجريته منظمة فيلق الرحمة في مايو 2023 في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك الخرطوم، فقد لوحظت تأثيرات مختلفة على الأسواق بناءً على استقرار المنطقة وقربها من العاصمة. في حين أن الأسواق مفتوحة بشكل عام، فقد أغلقت بعض المحلات التجارية في الأحياء بسبب عدم استتباب الأمن أو نقص البضائع. كما شهدت أسعار السلع الأساسية زيادة كبيرة مع نقص في الواردات. وجرى الإبلاغ عن معدلات تضخم تجاوزت 160 في المائة في الخرطوم للسلع الأساسية. وظهرت مخاوف بشأن إعادة إمداد السلع بمجرد نضوب المخزونات المحلية، بسبب محدودية الإمدادات وتعطل شبكات النقل.

كما تأثرت إتاحة الوصول إلى النقد والقدرة الشرائية، مع محدودية توفر النقد في مناطق معينة وإغلاق العديد من

البنوك في جميع أنحاء البلاد، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاع. حتى الأسواق في المناطق الأقل تأثراً تتعرض لضغوط، حيث أدى تدفق النازحين إلى الضغط على الموارد المحلية في مناطق معينة.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات، أعرب الأشخاص المتضررون باستمرار عن تفضيلهم للمساعدات النقدية، لا سيما بين النازحين مؤخراً. ونظراً للتحديات في إتاحة الوصول إلى المناطق الأكثر تضرراً، تعمل الاستجابة الإنسانية بنشاط على استكشاف طرق لتحسين جدوى استخدام النقد والنهج القائمة على تحليلات السوق. كما يجري استكشاف آليات تقديم مبتكرة لتوصيل المساعدات واستجابات قائمة على تحليلات السوق حتى يتمكن الأكثر احتياجاً من الحصول على المساعدات النقدية وتلبية احتياجاتهم الأساسية، حيث إن المساعدات النقدية يمكن أن توفر قدرًا أكبر من المرونة وتساعد في تمكين الأشخاص المتضررين من الأزمة، وسوف يستمر بذل الجهود لتوسيع نطاق هذا الشكل من المساعدات.

يقوم العديد من الشركاء، بما في ذلك منظمات فيلق الرحمة، وبرنامج الغذاء العالمي ومركز الإنقاذ الدولي والمجلس النرويجي للاجئين والمجلس الدنماركي للاجئين ومنظمة ريتش حاليًا بإعداد تقييمات جدوى نقدية إضافية في أجزاء محددة من البلاد.

المتطلبات المالية ومحركات التكلفة

وحتى نشر هذه الوثيقة، جرى الإبلاغ عن 288.1 مليون دولار أمريكي مقابل 1.7 مليار دولار من المتطلبات المالية لخطة الاستجابة الإنسانية الأولية لعام 2023 الصادرة في ديسمبر 2022. وتتضمن خطة الاستجابة الإنسانية المنقّحة لعام 2023 زيادة بنسبة 47 في المائة في المتطلبات المالية، بإجمالي قدره 2.6 مليار دولار.

هذه الزيادة في المتطلبات المالية ناتجة عن الزيادات الكبيرة في الهدف البرامجي المشترك بين القطاعات. بالإضافة إلى ذلك، أثرت العوامل التالية على تكاليف الوحدة والتكاليف التنفيذية:

- ارتفاع حاد في التضخم، مما أدى إلى زيادة تكلفة المواد الغذائية الأساسية والسلع الاستهلاكية الأساسية الأخرى بأكثر من 130 في المائة في المتوسط، وبنسبة تزيد عن 160 في المائة في الخرطوم على وجه التحديد²⁹؛


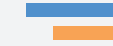
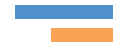
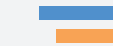

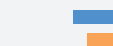



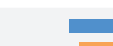
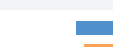
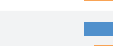
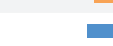
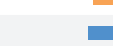
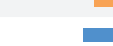
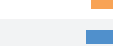
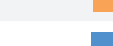
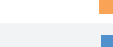
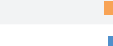
- زيادات كبيرة في تكلفة الوقود - بأكثر من 1,000% في الخرطوم³⁰، مما يؤثر بشكل عام على تكاليف النقل والبرامج المحددة، مثل الكهرباء القائمة على المولدات من أجل تشغيل مضخات المياه أو المرافق الصحية؛
- التكاليف المتعلقة بالتوسع اللوجستي، بما في ذلك تحديد طرق وصول إضافية تتطلب مساندة الموظفين، واستئجار الأصول والمباني، والوقود، وما إلى ذلك؛
- التكاليف / الاستبدال المؤقتة المتعلقة بانتهاء الخدمات العامة في العديد من المناطق الحضرية، على سبيل المثال نقل المياه بالشاحنات.
- تكاليف تعزيز ترتيبات الأمن والاتصالات

منهجية حساب التكاليف

- تقدر خطة الاستجابة الإنسانية المنقّحة المتطلبات المالية بناءً على تكاليف وحدة القطاع المحددة والأهداف لكل من الأنشطة المخطط لها. وتستجري القطاعات والشركاء تنقيحاً للمشاريع

المسجلة بعد إصدار خطة الاستجابة الإنسانية المنقّحة، بناءً على أرقام التخطيط المحدثّة. وسيوفر تنقيح المشروع هذا تحديثات للمتطلبات المالية لجميع المنظمات المشاركة في خطة الاستجابة الإنسانية

أرقام التخطيط بين القطاعات على مستوى الولاية

الولاية	المحتاجون (مليون)	المستهدفون (مليون)	المحتاجون المستهدفون	نسبة التغير في عدد المحتاجين	نسبة التغير في عدد المستهدفين	النازحون (ألف)	العائدون (ألف)	اللاجئون (ألف)
الخرطوم	3,0	2,5		41%	65%	94	-	187
جنوب دارفور	2,3	1,6		46%	29%	376	189	53
شمال دارفور	2,7	1,7		78%	43%	488	186	30
الجزيرة	2,0	1,6		89%	147%	684	-	20
وسط دارفور	1,3	0,7		23%	4-	240	201	12
جنوب كردفان	1,1	0,8		16%	7-	466	97	41
النيل الأبيض	1,9	1,5		106%	106%	56	2	345
كسلا	1,4	1,1		54%	29%	623	-	100
غرب دارفور	1,5	1,0		71%	26%	143	70	-
القضارف	1,2	1,0		60%	41%	654	-	80
شمال كردفان	1,0	0,8		43%	28%	78	-	9
شرق دارفور	0,8	0,6		36%	7%	405	195	95
غرب كردفان	0,7	0,6		22%	15%	191	19	70
النيل الأزرق	0,7	0,6		31%	9%	360	65	14
سنار	0,9	0,7		71%	55%	131	-	10
البحر الأحمر	0,8	0,6		74%	55%	309	3	23
نهر النيل	0,6	0,4		129%	259%	85	-	4
الشمالية	0,4	0,3		148%	360%	132	-	1
أببي وفقاً للمحكمة الدائمة للتحكيم	0,2	0,09		114%	0%	95	-	-

الجزء رقم 3: الخطط المنقّحة للقطاعات

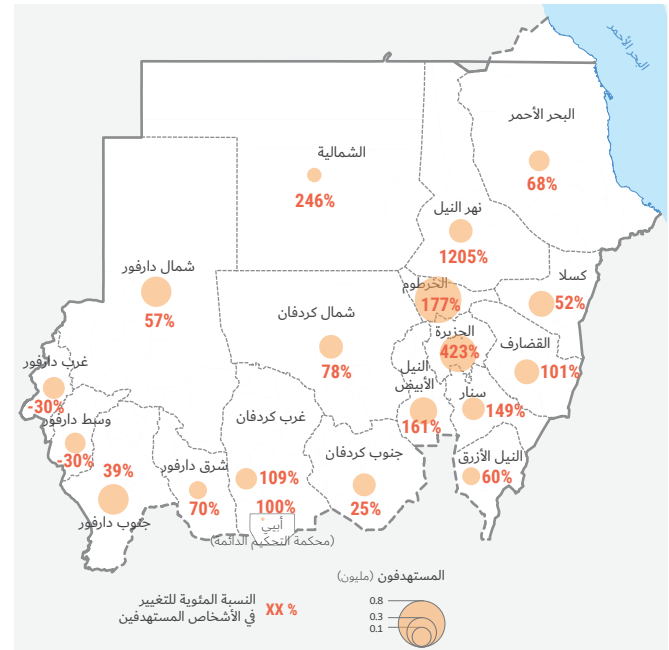
الخرطوم

شايان يملآن البراميل بالمياه في منطقة في جنوب الخرطوم في 22 أبريل 2023، إثنان شح في المياه تسبب فيه القتال الحالي.
تصوير: وكالة الأنباء الفرنسية



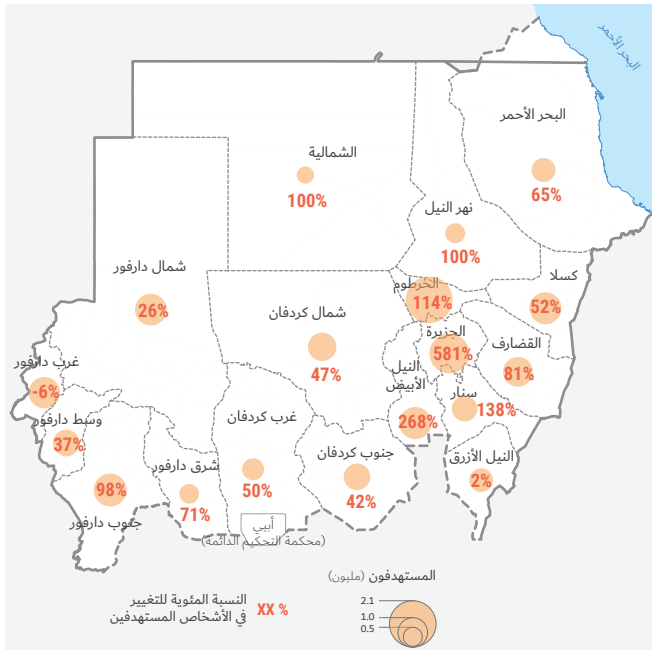
3.1 التعليم

الأشخاص المحتاجون 8.6 مليون
الأشخاص المستهدفون 4.3 مليون
المتطلبات (بالدولار الأمريكي) 131.0 مليون



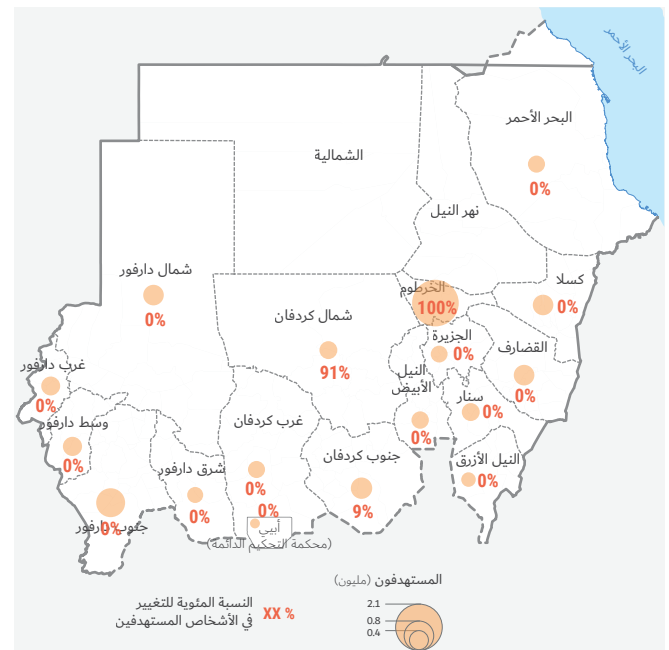
3.2 الأمن الغذائي ووسائل العيش

الأشخاص المحتاجون 19.9 مليون
الأشخاص المستهدفون 15.0 مليون
المتطلبات (بالدولار الأمريكي) 581.2 مليون



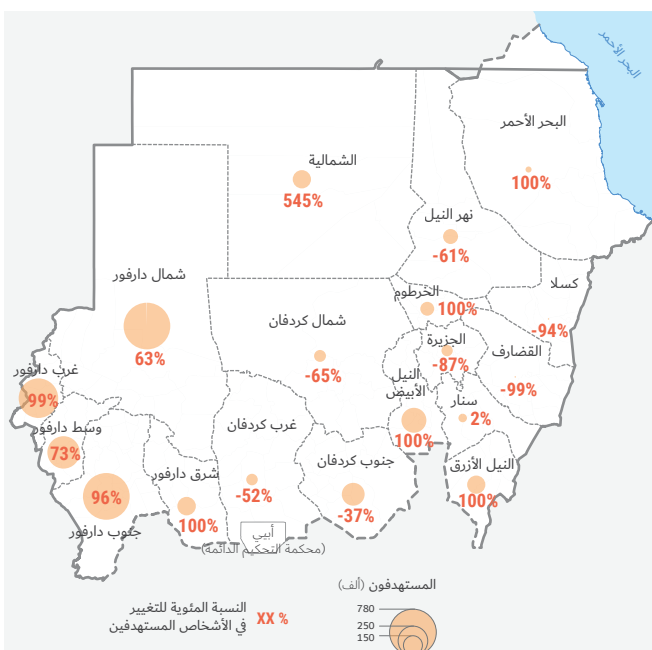
3.3 الصحة

الأشخاص المحتاجون 11.0 مليون
الأشخاص المستهدفون 7.6 مليون
المتطلبات (بالدولار الأمريكي) 178.6 مليون



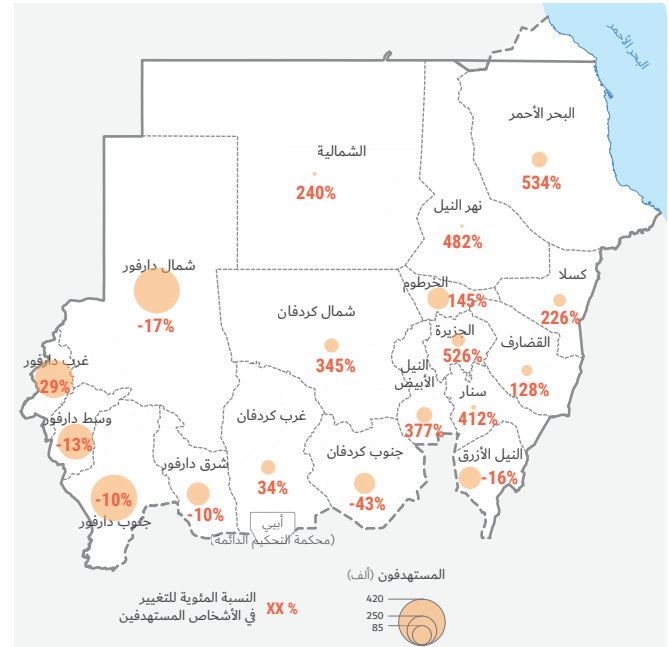
3.5.1 الحماية العامة

الأشخاص المحتاجون 5.4 مليون
الأشخاص المستهدفون 3.6 مليون
المتطلبات (بالدولار الأمريكي) 74.9 مليون



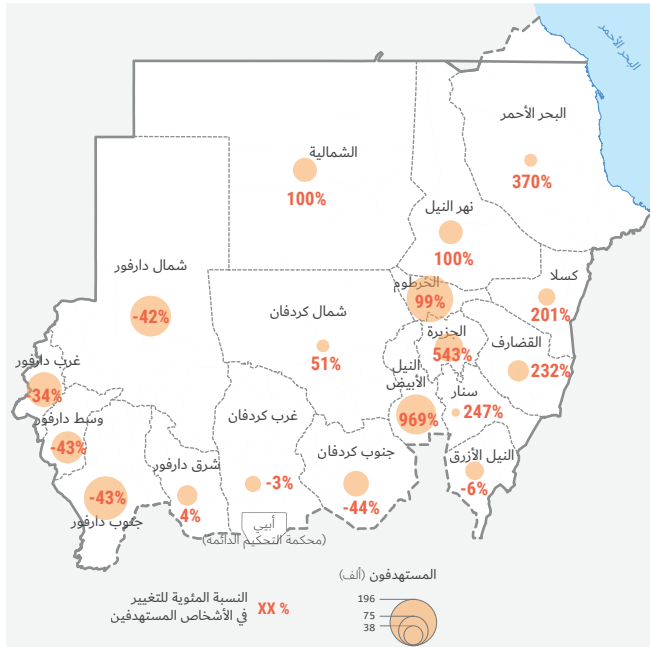
3.5.2 حماية الطفل

الأشخاص المحتاجون 4.3 مليون
الأشخاص المستهدفون 2.0 مليون
المتطلبات (بالدولار الأمريكي) 81.0 مليون



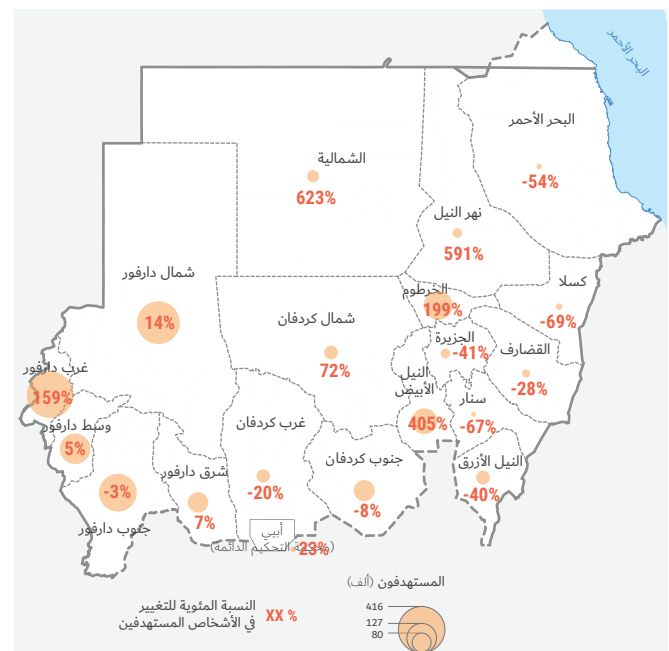
3.5.3 العنف القائم على النوع الاجتماعي

الأشخاص المحتاجون 4.2 مليون
الأشخاص المستهدفون 1.3 مليون
المتطلبات (بالدولار الأمريكي) 62.8 مليون



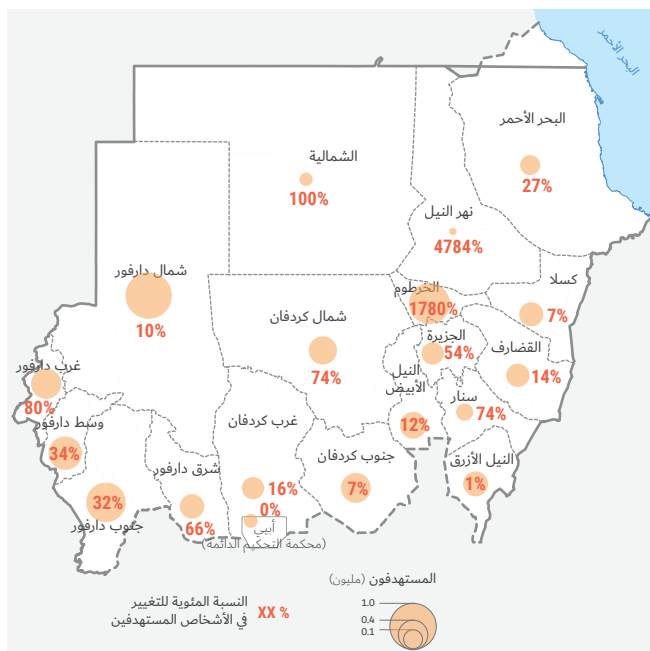
3.6 المأوى والمواد غير الغذائية

الأشخاص المحتاجون 5.7 مليون
الأشخاص المستهدفون 1.9 مليون
المتطلبات (بالدولار الأمريكي) 212.4 مليون



3.7 المياه والمرافق الصحية والنظافة

الأشخاص المحتاجون 14.9 مليون
الأشخاص المستهدفون 6.1 مليون
المتطلبات (بالدولار الأمريكي) 230.9 مليون





3.1

التعليم

الأشخاص المحتاجون	الأشخاص المستهدفون	المتطلبات (بالدولار الأمريكي)
8.6 مليون	4.3 مليون	131.0 مليون
منها 41.2 مليون دولار لتوسيع نطاق المساعدات المنقذة للحياة		

التأثير الرئيسي والاحتياجات

الوصول إلى المدارس. الاستثمار في التعليم مطلوب لضمان توفير مساحات تعلم آمنة وملئمة للأطفال هدفها حماية سلامة وأمن الأطفال والمراهقين.

أولويات الاستجابة

- تعد مساندة الفتيات والفتيان الأكثر هشاشة والمهمشين المعرضين لخطر الاستبعاد من التعليم أولوية في المجتمعات النازحة والأكثر عرضة للمخاطر في ولايات النيل الأبيض والنيل الأزرق ونهر النيل والجزيرة وسنار وكسلا والقضارف وجنوب كردفان والبحر الأحمر. ويهدف برنامج الاستجابة لقطاع التعليم إلى منح الأولوية لاحتياجات التعليم الضرورية العاجلة المنقذة للحياة. وحالما يتوفر الأمن وإتاحة الوصول وتضمن سلامة الأطفال، سيجري في الأشهر المقبلة دعم الأطفال المعرضين للمخاطر في المواقع التي بها بؤر نزاع ساخنة مثل ولايات الخرطوم ودارفور وشمال كردفان وغرب كردفان. وأثناء العطلة المدرسية (من يونيو إلى سبتمبر)، ستستخدم مباني المدارس والمرافق العامة الأخرى - بوصفها مساحات صديقة للأطفال وأمنة ووقائية- بغرض تعزيز رعاية الأطفال وسلامتهم ومنحهم أولوية. ومجرد إعادة فتح المدارس سيضمن استمرار إتاحة الحصول على خدمات التعليم وإبقاء كل من الفتيات والفتيان المعرضين للمخاطر من النازحين وغير النازحين، والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة المتأثرين بالنزاع، والأسر الفقيرة، والفتيات والأطفال والشباب في المناطق التي يصعب الوصول إليها ممن تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات - 18 سنة في حيز التعلم.
- إنشاء مساحات تعلم آمنة وصديقة للأطفال، ومجهزة بكل من مستلزمات التعلم والترفيه. وتوزيع مستلزمات التعليم في حالات الطوارئ على كل من المدارس وأماكن التعلم الآمنة ومساندة الميسرين في مراكز التعلم. علاوة على ذلك، يعد تقديم المساندة النفسية الاجتماعية عن طريق الاستشارة والتدخلات الأخرى أمراً ضرورياً لتزويد الأطفال بالمهارات التي يحتاجون إليها للتعامل مع الصدمات ومع مسألة النظافة الشهرية للفتيات المراهقات.

- منذ اندلاع النزاع، نزح ما يقدر بنحو 285,000 طفل في سن المدرسة. من بينهم 208,000 طفل ملتحقين بالمدارس و106,000 فتاة ويقدر أن 15% من أولئك الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- للتعليم دور رئيسي في حماية الأطفال ورعاية التدخلات النفس- اجتماعية في السودان وذلك عن طريق توفيره لبيئة آمنة ومستقرة، ومساعدته للأطفال في استعادة الشعور بالحياة الطبيعية والكرامة والأمل.
- أثر النزاع سلبيًا على تعليم الفتيات والفتيان والمراهقين، بما فيهم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يواجهون تحديات في الحصول على تعليم جيد ومتكامل في بيئة تعليمية آمنة وتوفير الحماية. كما أن النزاع يجعل الأطفال الأكثر هشاشة أمام مجموعة من المخاطر المهددة للحياة مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي والذي يشمل: زواج الأطفال؛ تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث)؛ الاتجار بالبشر/ الاتجار الجنسي والاعتداء والاستغلال الجنسيين من قبل الجهات المسلحة، وعمالة الأطفال. تحمي برامج التعلم المهيكل للأطفال من الاستغلال والإيذاء ومن التجنيد القسري لصالح الجماعات المسلحة.
- إضافة لمخاطر الحماية الموجودة من قبل حدوث الأزمة، سيستمر عدد الأطفال النازحين أو المنفصلين عن ذويهم أو غير المصحوبين بذويهم في الازدياد بسبب فرار العائلات. وسيؤدي ما سبق - إضافة لإغلاق المدارس- لمفاقمة والتأثير سلبيًا على حضور الطلاب إلى المدارس في العام الدراسي الجديد الذي سيبدأ في سبتمبر.
- علاوة على التحديات الموجودة مسبقًا والمتعلقة بعدم كفاية موارد التعلم والإمدادات، فقد خلفت الأزمة الدارسين والمعلمين نازحين ومصابين بصدمات نفسية، وألحقت أضرارًا بالبنية التحتية التعليمية والمساحات المدرسية، وقيّدت

القدرة على الاستجابة والتعديلات

- فيما يخص الأطفال الذين يتلقون تعليمًا رسميًا أو غير رسمي، تمكينهم من الحصول على المعلومات المنقّدة للحياة وتعلم مهارات البقاء على قيد الحياة مثل: التوعية بالمخاطر، والتغذية الجيدة، والحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء أو الانتهاك الجنسيين وغيرها من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، وحماية الطفل والتوعية برعايته.
- ستتبنى الاستجابة نهجاً ذا شقين، أولاً: مساندة الأطفال النازحين، وثانياً: مساندة الأطفال في أماكن عيشهم (مواقع استقرارهم الأصلية) وذلك بمجرد سماح الوضع الأمني وتحقق إتاحة الوصول وضمان سلامة الأطفال.
- تشمل التحديات الرئيسية: عقبات التواصل، وعدم استتباب الأمن المرتبط بقيود الحركة، وقدرة مراكز التعلم الحالية على استيعاب التلاميذ الحاليين والجدد.
- برامج/مشاريع التعليم الحالية والمكاتب والوكالات العاملة مثل تلك في ولايات النيل الأبيض والنيل الأزرق ونهر النيل والجزيرة والقضارف وكسلا وسنار والبحر الأحمر وجنوب كردفان.
- بالنظر إلى التحديات الكبيرة التي تواجه وصول المساعدات الإنسانية، سيكون دور المستجيبين المحليين والقوميين أساسياً.
- عبر التشاور مع قطاع التعليم مع الشركاء، لا تزال المناقشات جارية لإعادة النظر في المنح السارية بغرض إعادة برمجتها وفي آلية تغيير الأزمات وذلك بالتشاور مع المانحين المعنيين، وفقاً لمقتضى الأمر.



3.2

قطاع الأمن الغذائي ووسائل العيش

الأشخاص المحتاجون	الأشخاص المستهدفون	المتطلبات (بالدولار الأمريكي)
19.9 مليون	15.0 مليون	581.2 مليون
منها 143.7 مليون دولار لتوسيع نطاق المساعدات المنقذة للحياة		

التأثير الرئيسي والاحتياجات

- قبل الأزمة الحالية، كان هناك 16.2 مليون شخص يعانون من عدم استقرار الأمن الغذائي في جميع أنحاء السودان وذلك وفقًا للتقييم الشامل للأمن الغذائي والهشاشة، ويمثل هذا الرقم 34 في المائة من نسبة السكان. وتؤدي الاشتباكات المستمرة في عدة أجزاء من البلاد إلى تفاقم احتياجات الأمن الغذائي. يخطط قطاع الأمن الغذائي ووسائل العيش للوصول إلى 15 مليون شخص بما فيهم المتضررين من النزاع، والنازحين حديثًا، والأشخاص الأكثر عرضة للمخاطر الذين يعانون من عدم استقرار الأمن الغذائي مثل النازحين واللاجئين والعائدين والمقيمين وذلك بتوفير الغذاء المنقذ للحياة والمساعدات الزراعية الطارئة.
- تشير تنبؤات عدم استقرار الأمن الغذائي إلى أنه من المتوقع، مع دخول المناطق الريفية في مدة فجوة الجوع وفي حال استمرار النزاع، ازدياد عدد الأشخاص الذين يعانون من عدم استقرار الأمن الغذائي في السودان إلى قرابة 2.5 مليون، ليصل إلى 19.1 مليون شخص في جميع أنحاء البلاد في الثلاث إلى ستة أشهر القادمة. ومن المتوقع حدوث أعلى معدل لانتشار عدم استقرار الأمن الغذائي في ولايات غرب دارفور وغرب كردفان والنيل الأزرق والبحر الأحمر وشمال دارفور. ومن المحتمل أن ينحدر حوالي 40 في المائة من السكان ممن هم في المرحلة الثانية من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي إلى المرحلة الثالثة.
- تسببت الاضطرابات في سلاسل الإمداد والأسواق في ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية الأخرى بنسبة 400 في المائة مقارنة بما كانت عليه قبل النزاع. ومن المتوقع، في حال استمرار النزاع الحالي، أن يرتفع سعر سلة الغذاء المحلية بنسبة 25 في المائة إضافية خلال الأشهر الثلاثة أو الستة المقبلة. وستؤدي هذه الزيادة في أسعار المواد الغذائية بدوره إلى عجز أكثر من 18 مليون شخص على تحمل تكلفة سلة الغذاء المحلية.
- أدى عدم استتباب الأمن الحالي إلى تآكل وسائل العيش، وألحق أضرارًا بالمزارع، وأدى إلى انتشار البطالة على نطاق واسع. كما أعاق هذا الوضع الحرج الرعاة والمزارعين والرعاة الزراعيين وسيجبرهم على التخلي عن محاصيلهم في حال لم يتلقوا مساندةً فوريةً لوسائل العيش في حالات الطوارئ. لقد خلف هذا الوضع عواقب وخيمة ليست فقط على الأمن الغذائي، ولكن أيضًا على توفر الغذاء في السودان وقد يؤدي إلى مزيد من النزاع والنزوح.
- على الرغم من النزاع الحالي، كانت العديد من المناطق الريفية آمنة من القتال الحالي إلى حد كبير وتتدخل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لضمان دعم الموسم الزراعي الجاري بزراعة المحاصيل الرئيسية الثابتة مثل الذرة الرفيعة والدخن من مايو إلى يوليو 2023، لتأمين الغذاء المحلي المتاح وتفادي المزيد من التدهور في وضع الغذاء والتغذية.
- سيستهدف القطاع الأشخاص المتضررين في مناطق النزاع التي يسمح بالوصول إليها، وفي تلك التي لا يدور فيها النزاع حيث يستضيف السكان الأكثر عرضة للمخاطر الأشخاص النازحين. وعندما يسمح الوضع بذلك، سيستهدف القطاع المزيد من الأشخاص المعرضين للمخاطر، وذلك بناءً على القدرة التنفيذية للشركاء.
- سيتمح الشركاء الأولية للمساعدات المنقذة للحياة لتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان المتأثرين من الأزمة. وسيقدم الشركاء المساعدات الغذائية عبر أنسب طريقة سواء عينية أو من خلال التحويلات القائمة على النقد حسبما تسمح الظروف بذلك.
- سيتمح القطاع الأولية لتقديم المساعدات الزراعية الطارئة المنقذة للحياة وذلك لضمان إنتاج الغذاء. ويلزم زيادة الجهود على الفور مع الأخذ في الاعتبار موسم الأمطار القادم الذي يليه موسم الجذب. وسيسهم توفير وسائل العيش الطارئة المنقذة

لضمان إنتاج الغذاء ومساندة الموسم الزراعي ووسائل العيش خارج المزارع.

القدرة على الاستجابة والتعديلات

- إن القطاع في وضع حرج، مع وجود موارد محدودة ومضغوطة لتلبية المزيد من احتياجات الأمن الغذائي الضرورية. هناك حاجة ماسة إلى تمويل إضافي للاستجابة الإنسانية. حيث يشكل النزوح على نطاق واسع ضغوطًا إضافية على الموارد المستنفدة، لا سيما في المناطق الريفية، وعلى المجتمعات المضيفة.
- سيعمل الشركاء على تعديل العمليات على أساس ديناميكيات الأمن وإتاحة الوصول، وعلى إعادة برمجة الأنشطة لإحداث تدخلات الاستجابة للأزمات حيثما تطلب ذلك وأمكن.
- سيوسع الشركاء نطاق المساعدات الغذائية الطارئة المنقذة للحياة ووسائل العيش في حالات الطوارئ باتباع الطريقة الأكثر ملاءمة. وستتبنى التدخلات آلية التحويلات القائمة على النقد ما أمكن ذلك.

- للحياة المقدمة في الوقت المناسب على هيئة بذور محاصيل، وأدوات، ومساندة معينات الثروة الحيوانية، بوصفها مساندة للسكان الأكثر عرضة للمخاطر أثناء موسم الجذب، كما ستساعد على التخطيط المسبق لموسم الزراعة أثناء موسم هطول الأمطار أو بعده بمدة وجيزة. وسيؤدي ذلك إلى تسريع وتيرة إنتاج الغذاء مع الحفاظ على مصادر ووسائل العيش.
- يخطط القطاع لتوفير الغذاء المنقذ للحياة ومعينات ووسائل العيش في حالات الطوارئ لـ 15 مليون شخص متأثر من الأزمة، بما فيهم النازحون.
- ستستأنف المساعدات الغذائية الأساسية لحالات الإغاثة الحالية في المناطق الآمنة، مع التركيز على توفير المساعدات الغذائية العامة للنازحين والعائدين والمواطنين المعرضين للمخاطر.
- يخطط القطاع لتقديم مساندة ووسائل العيش للطوارئ وتوفير المساعدات الزراعية المنقذة للحياة لـ 3 ملايين أسرة وذلك



3.3

الصحة

المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

الأشخاص المستهدفون

الأشخاص المحتاجون

منها 37.0 مليون دولار لتوسيع نطاق المساعدات المنقذة للحياة

178.6 مليون

7.6 مليون

11.0 مليون

التأثير الرئيسي والاحتياجات

- منذ بداية النزاع الحالي، تأثر تقديم الخدمات الصحية للغاية في جميع أنحاء البلاد، وتأثرت ولاية الخرطوم بصورة خاصة. وأوقفت العديد من البرامج الحيوية بسبب العنف والهجمات على المرافق الصحية، وتعطيل سلاسل الإمداد، وضعف إمكانية الوصول إلى المرافق التي لا تزال تعمل. وأثرت الاضطرابات في شبكة الكهرباء وأنظمة أنابيب المياه وتوفر الوقود، وعلى تحركات موظفي القطاع الصحي مما أدى إلى خروج حوالي 70 في المائة من المرافق الصحية في جميع أنحاء الخرطوم عن الخدمة. وتأثرت مرافق المستشفيات بشدة مما أدى لتفعيل العيادات المتنقلة.
- تأثرت جميع الولايات سلبيًا بالعنف الذي اندلع في ولاية الخرطوم بسبب النظام الصحي شديد المركزية والاعتماد على عاصمة البلاد لتوزيع الإمدادات الطبية وإجراء الفحوصات المعملية والتمويل والجوانب الأخرى لتوفير الرعاية الصحية في جميع أنحاء البلاد.
- يقع الجزء الأكبر من الإمدادات الطبية الاستراتيجية المخزنة في مخازن الصندوق القومي للإمدادات الطبية تحت سيطرة أحد أطراف النزاع، مما يؤثر على سعة التوزيع على المرافق الصحية في جميع أنحاء البلاد. لم يعد من الممكن الوصول إلى مخزون ستة أشهر من أدوية الملاريا، مما يؤثر على علاج أكثر من 3 ملايين حالة ملاريا يبلغ عنها سنويًا.
- تأثر المعمل القومي للصحة العامة (استاك) بالنزاع المسلح واعتبر خارج الخدمة مما أدى إلى فقدان القدرة على تشخيص جميع الأمراض القابلة للانتشار، كما تعطل برنامج التطعيم القومي وسط تفشي مرض الحصبة المستمر المبلغ عنه في 15 ولاية في جميع أنحاء البلاد من قبل بداية الأزمة. كما تعذر الوصول إلى موقع التخزين الرئيسي المزود بسلسلة تبريد في الخرطوم والذي يوجد به الجزء الأكبر من لقاحات البرنامج القومي.
- نظام رصد الأمراض غير مفعّل حاليًا، مما يهدد بمزيد من الانتشار للأمراض التي كانت سائدة في جميع أنحاء البلاد من قبل الأزمة الحالية مثل: حمى الضنك والشيكونقونيا والملاريا والحصبة وأمراض الإسهال. حيث جرى الإبلاغ عن تفشي جديد لمرض الحصبة في ولاية النيل الأزرق مع محدودية الإمدادات المتاحة وتضاؤل أو انعدام القدرة على وصول مزيد من الإمدادات إلى المواقع المطلوبة.
- قبل 15 أبريل، كانت تغطية خدمات الصحة الجنسية والإنجابية منخفضة بسبب محدودية الإمدادات وضعف البنية التحتية والقدرات. وبلغت تغطية رعاية التوليد وحديثي الولادة في حالات الطوارئ حوالي 40 في المائة، وكانت خدمات علاج الأطفال حديثي الولادة أقل من 20 في المائة. وتأثر الوضع بصورة كارثية بالمصادمات المسلحة، مما أسفر عن وقوع إصابات بين النساء الحوامل المحتاجات لخدمات رعاية ما قبل الولادة وبعدها وسط نزوح كبير من ولايتي الخرطوم وغرب دارفور والولايات المتأثرة الأخرى.

أولويات الاستجابة

- تأثرت الخدمات الصحية التي يساندها الشركاء بشكل غير مباشر بإغلاق المرافق ونقص السلع وشح النقد والوقود وبسبب الهجمات على مرافق الرعاية الصحية، ولا سيما ولايات الشمالية والقضارف وكسلا والبحر الأحمر والجزيرة. وستمنح الأولوية لتلك الولايات لمساندة المجتمعات المحلية والنازحين حديثًا نظرًا لإمكانية الوصول إليها. وبالإضافة إلى ذلك، وبالتعاون والتنسيق مع الشركاء الصحيين والمبادرات المحلية، وحيث يسكن ما يقرب من ربع سكان السودان و70 في المائة من الكادر الصحي للبلاد في المدينة فستكون الخرطوم أحد المواقع الرئيسية المستهدفة لتوفير الإمدادات الصحية خلال الأشهر القليلة المقبلة، وسيكون ذلك مرهونًا بإمكانية إتاحة الوصول للجهات الفاعلة الإنسانية. ولا يزال إيصال المساعدات العابرة للحدود من الدول المجاورة لولايات دارفور وكردفان قيد الاستكشاف.

- **الشركاء.** وبالفعل، وفرت الإمدادات لعدة ولايات شملت البحر الأحمر والقضارف وكسلا والجزيرة، إضافة لتخزين الأدوية والمستلزمات الطبية تمهيدا لنقلها للمرافق الصحية داخل ولاية الخرطوم.
 - تستمر المنظمات غير الحكومية الدولية بالشراكة مع المنظمات المحلية في البقاء في المناطق الأقل تأثراً بالنزاع لكنها بحاجة إلى مساعدة عاجلة بالأدوية والإمدادات الطبية مثل ولايات دارفور الكبرى وكردفان. ويشمل ذلك تعيين القابلات المجتمعات، والقابلات الماهرات ومقدمي الرعاية الصحية، إضافة لنشر العيادات المؤقتة والعيادات المتنقلة.
 - تعرض شركاء الصحة لخسائر كبيرة في برامجهم والبنية التحتية الموجودة في ولايات الخرطوم ودارفور الكبرى وكردفان وذلك بسبب الهجمات على مكاتبهم وعلى المرافق المعززة ونهب الأصول. لا بد من إعادة بناء العديد من البرامج مع استحضار الزيادة الكبيرة في التكلفة التنفيذية والتحسب للتدهور في الاقتصاد ولتوفر البنية التحتية اللوجستية اللازمة.
 - ستركز الاستجابة الصحية على المناطق التي يتاح الوصول إليها مع منح الأولوية للمرافق المحددة مسبقاً، مثل مرافق التوليد في حالات الطوارئ الحالية ورعاية الأطفال حديثي الولادة، لمساندتها بحزمة شاملة من الخدمات (تشمل التكلفة التشغيلية وتوفير الوقود وخدمات المياه والمرافق الصحية والنظافة العامة في المنشآت الصحية). إضافة لذلك، فإن الأولوية ستكون لإعادة تفعيل نظام رصد الأمراض والإبلاغ عنها في كل المرافق سواء التي تساندها الحكومة أو الشركاء ولتزويد مراكز التطعيم غير المتنقلة بالإمدادات اللازمة.
 - زاد العدد الإجمالي للأشخاص المحتاجين إلى المساعدات الصحية بنسبة تقدر بـ 37 في المائة ليصل إلى 10 ملايين شخص، يشملون أكثر من 700,000 نازح جديد، وسيستهدف 7.5 مليون شخص بأنشطة فورية منقذة للحياة.
- القدرة على الاستجابة والتعديلات**
- سيستمر شركاء قطاع الصحة والسلطات الصحية في تقديم تحديثات عن الوضع على أرض الواقع وفي تسهيل عمل



3.4

التغذية

الأشخاص المحتاجون	الأشخاص المستهدفون	المتطلبات (بالدولار الأمريكي)
4.6 مليون	2.5 مليون	350.1 مليون
		منها 159.1 مليون دولار لتوسيع نطاق المساعدات المنقذة للحياة

التأثير الرئيسي والاحتياجات

- أدى نزوح الأسر الناجم عن النزاع إلى زيادة التعرض لسوء التغذية وذلك بسبب زيادة التضخم، وانخفاض فرص الحصول على الغذاء، ونقص المياه وتردي حالة النظافة، فضلاً عن زيادة مخاطر العدوى والأمراض المعدية مثل الحصبة.
 - أدى تدهور الوضع التغذوي إلى زيادة تقدر بنحو 30 بالمائة في عدد الأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد في نقاط النزاع الساخنة، وبنسبة 15 بالمائة في الولايات المضيفة للنازحين وبنسبة 10 بالمائة في المحليات الأخرى.
 - انقطاع رصد وضع التغذية والإبلاغ عنه مما أثر على فهم الوضع التغذوي المتفاقم في معظم أنحاء البلاد ولا سيما في المناطق التي بها نقاط نزاع ساخنة.
 - وضع الهدف التقديري ومتطلبات التمويل لمدة سبعة أشهر من يونيو إلى ديسمبر 2023 وليس لعام كامل.
- سترفع وتيرة الرصد والإشراف على خدمات التغذية، وستجرى تقييمات سريعة عند الحاجة، وذلك بغرض التأكد من تقديم التقارير في الوقت المناسب في شتى أنحاء البلاد.

أولويات الاستجابة

- يخطط قطاع التغذية لتوسيع نطاق تغذية الأمهات والأطفال الصغار ونطاق ممارسات تغذية الرضع والأطفال الصغار في أوساط الأطفال دون سن الخامسة، مع منح الأولوية لنقاط النزاع الساخنة الجديدة ومناطق النازحين. وسيوسع الشركاء نطاق الاكتشاف والعلاج المبكر لسوء التغذية الحاد الشديد والمتوسط بين الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات في نطاق الاستجابات الموجودة أصلاً. وتوسيع نطاق الاستجابات والشروع فيها في المناطق الساخنة حديثة
- أدى انقطاع خدمات الصحة والتغذية المنقذة للحياة في نقاط النزاع الساخنة إلى فقدان الآلاف من المدخلات التغذوية المنقذة للحياة. ويشمل ذلك الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية الحاد والذين يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد المصحوب بـ أو بدون مضاعفات طبية والأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات الذين يعانون من سوء التغذية المعتدل. ولم يتمكن الآلاف من مواصلة العلاج

القدرة على الاستجابة والتعديلات

بسبب إغلاق مرافق التغذية وعدم استتباب الأمن وانقطاع الإمدادات وغياب مقدمي خدمات التغذية.

- هناك حاجة ماسة للإمدادات بسبب الزيادة في حالات سوء التغذية الحاد، فضلاً عن فقدان الإمدادات الغذائية نتيجة النهب والتلف المباشر وتعطيل نظام سلسلة إعادة تعبئة إمدادات التغذية من المخازن القومية والولائية ومخازن الشركاء إلى مواقع تقديم الخدمات.
- يواجه الشركاء زيادة في التكاليف التنفيذية وذلك بسبب تكاليف النقل والتضخم في السلع وتعيين موظفين إضافيين والتخزين في مستودعات، إضافة لتكاليف معدات المكاتب والأصول المنهوبة. ولا يتمتع الشركاء بقدرة تشغيلية عالية وذلك بسبب فقدانهم لمكاتبهم، ونقل الموظفين وإجلائهم لاسيما في مناطق نقاط النزاع الساخنة، مما أعاق توفير التغذية المنقّدة للحياة في المناطق المستضيفة للنازحين.
- لا تزال إتاحة الوصول تمثل تحديًا كبيرًا بين بعض الشركاء، مع إفادة منظمات غير حكومية محلية فقط عن إمكانية وصولها لبعض نقاط النزاع الساخنة الأكثر تضررًا. وحتى 7 مايو 2023،

قُدّر أن أكثر من 87 في المائة من مواقع التغذية البالغ عددها 375 التي يتولى مساندتها شركاء المنظمات غير الحكومية تعمل، بينما تقع معظم المواقع غير العاملة في ولايتي الخرطوم وغرب دارفور وتحديدا في مدينة الجنيّة. استنفد التمويل المقدم من الشركاء فعليًا، نظرًا لزيادة التكاليف التنفيذية وتكاليف نقل الموظفين وإجلائهم.

- ستشمل أنماط الاستجابة استخدام مواقع ثابتة في مناطق آمنة و فرق متنقلة متكاملة خاصة بالتغذية / المياه والمرافق الصحية والنظافة العامة في مواقع النزوح، و فرق الاستجابة السريعة التي يمكنها تقديم الخدمات في ظرف يوم أو يومين. كما يجب الشروع في الاستجابات عبر الحدود في المناطق التي لا يستطيع الشركاء في السودان الوصول بسهولة إلى الأشخاص المتأثرين فيها وأن تنقل إليها الإمدادات بناءً على ديناميكيات إتاحة الوصول.
- مرونة المانحين ضرورية للسماح بإعادة برمجة التمويل الحالي ورفع القيود والسماح لشركاء القطاع باستخدام أفضل آليات وترتيبات تقديم خدمات التغذية الممكنة خاصة في مناطق الاستجابة التي لا توجد بها منظمات غير حكومية.



3.5.1

الحماية العامة

الأشخاص المحتاجون	الأشخاص المستهدفون	المتطلبات (بالدولار الأمريكي)
5.4 مليون	3.6 مليون	74.9 مليون
منها 19.1 مليون دولار لتوسيع نطاق المساعدات المنقذة للحياة		

التأثير الرئيسي والاحتياجات

أولويات الاستجابة

- لقي ما لا يقل عن 700 مدني مصرعهم وأصيب أكثر من 5,500 آخرين بسبب النزاع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وذلك حتى 13 مايو. ويدور القتال الحالي في مناطق ذات كثافة سكانية عالية في انتهاك لمبادئ القانون الدولي الإنساني المتمثلة في مراعاة التمييز والتناسبية، ودون إيلاء الاعتبار اللازم لسلامة السكان المدنيين.
- كانت هناك هجمات بلا تمييز واسعة النطاق استهدفت البنية التحتية المدنية وشملت الأسواق والمستشفيات، فضلاً عن حدوث نهب للمنازل والممتلكات ومكاتب/أصول الجهات الإنسانية في أجزاء مختلفة من السودان. وتفيد التقارير بأن حوادث الإجرام أخذت في الازدياد. وهذا يصور انهيار سيادة القانون وآليات حماية المدنيين.
- مع تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي وانهيار سيادة القانون، قد يتخذ النزاع أبعاداً مشتركة بين المجتمعات بصورة متزايدة، وخاصة في المناطق التي جرى اعتبارها بالفعل "بؤر ساخنة". وقد يكون لذلك تداعيات كارثية على المواقع المتضررة أصلاً من انتشار العنف وعدم استتباب الأمن والنزوح وانتهاكات الحقوق الأخرى.
- مما ساهم في عدم استتباب الأمن الفجوات الأمنية التي خلفتها إعادة انتشار قوات الأمن التي أدت إلى النزوح الذي غالباً ما يكون ذا طبيعة وقائية. وقد اندلعت حالات عنف بين المجتمعات في أعقاب إعادة انتشار قوات الأمن، شملت الهجمات على المدنيين. كما أن التعرض لصدمة النزاع المسلح المفاجئ قد أثر بصورة خطيرة على المدنيين، لا سيما في المناطق الحضرية، مع احتمال تضرر الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل أكبر.
- ستركز استجابة قطاع الحماية على المحليات التي بها نقاط نزاع ساخنة والمحليات المعرضة للخطر وتلك المستضيفة للنازحين. ففي نقاط النزاع الساخنة، ستمنح الأولوية لأنشطة إنقاذ الأرواح لحين سماح الوضع بتنفيذ مشروع حماية مستقر. كما ستعزز أنشطة الحماية الوقائية في المحليات المعرضة للخطر، وخاصة تلك القائمة على الهياكل المجتمعية.
- سيشتمل تركيز البرامج في كل محلية على (1) المساعدات القانونية لنتائج الحماية، (2) المساعدات النقدية لنتائج الحماية، (3) الإحالات إلى الخدمات المتخصصة، (4) الصحة النفسية والنفوس-اجتماعية للبالغين سواء كانوا أفراداً أو جماعات، (5) مساندة الهياكل المجتمعية، (6) رصد الحماية، (7) تدخلات المناصرة، (8) تقديم إحاطات إدارة الموقع للحكومة والشركاء، (9) تنمية القدرات، (10) زيادة الوعي والتواصل المجتمعي، (11) مساندة المجتمع، (12) مساندة المرافق المجتمعية المتخصصة، (13) تقديم المساعدات الفنية للأفراد فيما يخص الإسكان، الأراضي والممتلكات.
- ستمنح الأولوية للمناطق التي تضررت بشدة من النزاع الحالي، والتي تضم مدن الخرطوم والفاشر ونبالا وزالنجي والضعين و الأبيض (شيكان) والقوز وكادوقلي والجنيينة والنهود. كما ستستمر الاستجابة في جعل التدخلات متمركزة في المناطق التي كانت النزاعات بين المجتمعات المحلية فيها متواصلة حتى من قبل النزاع الحالي³¹ وكذلك المناطق المضيفة للنازحين³².
- القدرة على الاستجابة والتعديلات
- قبل اندلاع النزاع كان قطاع الحماية يعمل في جميع الولايات الخمس لإقليم دارفور وولايات جنوب وغرب كردفان والنيل

واستدامتها، يعمل الشركاء على تعديل البرامج من خلال المشاركة مع المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المحلية. ويستكشف القطاع الشراكة مع المنفذين المحليين غير التقليديين ويطلب القطاع المرونة التي تسمح للمنظمات غير الحكومية الدولية بالتواصل رسميًا مع المنظمات غير الحكومية المحلية والمجتمع المدني لنقل الخبرة الفنية وإدارة المشاريع.

الأزرق والنيل الأبيض. وسيجري تعزيز القدرة التنفيذية في المناطق التي يستضاف فيها النازحون. كما سيجري توسيع خدمات الحماية إلى المنطقة الشرقية ومناطق ولاية النيل الأبيض، حيث فرّ السكان بحثًا عن الأمان.

- يمكن توقع قيود إتاحة الوصول، لا سيما في أجزاء معينة من إقليم دارفور. ولضمان إتاحة الوصول إلى المساعدات الإنسانية

3.5.2 حماية الطفل

الأشخاص المحتاجون	الأشخاص المستهدفون	المتطلبات (بالدولار الأمريكي)
4.3 مليون	2.0 مليون	81 مليون
منها 26.9 مليون دولار لتوسيع نطاق المساعدات المنقّحة للحياة		

التأثير الرئيسي والاحتياجات

- يتسبب النزاع الدائر في حدوث أزمة حماية كبرى: فمن بين القتلى والجرحى، هناك العديد من الأطفال. حيث أفادت التقارير بوقوع هجمات دون تمييز ضد مناطق مأهولة بالسكان المدنيين والبنية التحتية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات. وهناك خطر كبير من ارتباط أطفال الشوارع بعصابات إجرامية منظمة تنخرط في أعمال النهب والتعرض للتجنيد والاستخدام من قبل أطراف النزاع.
- أفادت التقارير بوجود حالات الانفصال الأسري على نطاق واسع أثناء التنقل، حيث هناك العديد من الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم. مما أدى إلى تعرض الأطفال، وخاصة المراهقات، لخطر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي من بين تهديدات الحماية الأخرى. كما تشكل الذخائر غير المنفجرة خطرًا جسيمًا على الأطفال؛ وجرى الإبلاغ عن العديد من القتلى أو التشويه بسبب الألغام في النزاع الدائر.

أولويات الاستجابة

- تتماشى خطة الاستجابة لحماية الطفل والأولويات البرمجية مع المعايير الدنيا لحماية الطفل وتستند إلى هرم التدخل في مجال حماية الطفل. وسيستمر تقديم خدمات حماية الطفل في السودان في الغالب من قبل الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية، وفي كثير من الحالات بمساندة من المنظمات الدولية. وفي خطة الاستجابة الإنسانية المنقّحة لعام 2023، سيتمح مجال مسؤولية حماية الطفل الأولوية لأنشطة حماية الطفل
- ينشط المنسقون دون الوطنيون لحماية الطفل، جنبًا إلى جنب مع مجلس الولاية لرعاية الطفولة (بصفته رئيس مشارك) من خلال الأخصائيين الاجتماعيين من وزارة الرعاية الاجتماعية، ويستجيبون في ولاياتهم لاحتياجات حماية الطفل التي نشأت عن الأزمة الحالية. وأبلغت العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية عن نقل أو إجلاء موظفيها.

القدرة على الاستجابة والتحديات

- ينشط المنسقون دون الوطنيون لحماية الطفل، جنبًا إلى جنب مع مجلس الولاية لرعاية الطفولة (بصفته رئيس مشارك) من خلال الأخصائيين الاجتماعيين من وزارة الرعاية الاجتماعية، ويستجيبون في ولاياتهم لاحتياجات حماية الطفل التي نشأت عن الأزمة الحالية. وأبلغت العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية عن نقل أو إجلاء موظفيها.

المعتادة في السودان. ويستكشف مجال مسؤولية حماية الطفل البدائل من خلال الأساليب عن بُعد، بما في ذلك أنظمة إدارة الحالات عن بُعد، والمساحات المتنقلة الملائمة للأطفال، وبناء قدرات المستجيبين من الخطوط الأمامية عبر الإنترنت.

- إتاحة وصول المساعدات الإنسانية إلى مناطق النزاع النشط، وتشكل الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الإنسانية، وعدم قدرة المنظمات غير الحكومية على دفع رواتب الموظفين (بسبب انهيار النظام المالي) عوائقًا أمام تقديم الخدمات الشخصية

3.5.3 العنف القائم على النوع الاجتماعي

الأشخاص المحتاجون	الأشخاص المستهدفون	المتطلبات (بالدولار الأمريكي)
4.2 مليون	1.3 مليون	62.8 مليون
منها 28.1 مليون دولار لتوسيع نطاق المساعدات المنقذة للحياة		

التأثير الرئيسي والاحتياجات

- تواجه النساء والفتيات والفئات المعرضة للخطر في السودان تهديدات متزايدة من العنف القائم على النوع الاجتماعي مدفوعة بالنزاع والنزوح اللاحق، فضلاً عن فقدان الدخل، وعدم توفر النقد، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، ومحدودية إتاحة الوصول إلى الخدمات الأساسية والمساندة.
- تواجه النساء والفتيات النازحات والمتضررات من النزاع مخاطر متزايدة من العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الجنسي أثناء النزوح وفي أماكن الإقامة المؤقتة، والتي تتفاقم بسبب الوجود المتزايد للجهات المسلحة. كما زادت مخاطر العنف المنزلي بسبب القيود المفروضة على التنقل، وزيادة الضغوطات، وانخفاض إتاحة الوصول إلى الاحتياجات الأساسية، فضلاً عن التعرض للاستغلال الجنسي وغيره من أشكال الاستغلال.
- تتعرض النساء والفتيات المراهقات والفئات المعرضة للخطر أثناء التنقل وعبور الحدود لمخاطر متزايدة من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال، وقد لا تتمكن الفتيات المراهقات والشباب غير المصحوبين بذويهم من عبور الحدود بسبب نقص الوثائق. كما تتطلب الولايات الجديدة التي تستضيف نازحين قدرة عاجلة على الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وتظهر احتياجات إضافية في المناطق التي كانت تعاني من أزمات إنسانية موجودة مسبقًا وتستضيف الآن عددًا كبيرًا من النازحين.
- قد يواجه كبار السن والأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة والناجون من العنف الجنسي وكذلك الاستغلال والاعتداء الجنسيين والفتيان والرجال المعرضين للخطر تحديات إضافية في إتاحة الوصول إلى خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي المنقذة للحياة.
- وبلغ التمويل المتحصل 4 ملايين دولار فقط من إجمالي المطلوب البالغ 63 مليون دولار أمريكي وذلك حتى منتصف مايو 2023.
- **أولويات الاستجابة**
- ستركز الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي على مناطق نقاط النزاع الساخنة والمناطق المعرضة للخطر ومواقع استضافة النازحين الجديدة.33. وينبغي بناء قدرات إضافية وشراكات جديدة لإنشاء خدمات شاملة متعددة القطاعات تتماشى مع المعايير الدنيا للعنف القائم على النوع الاجتماعي. وسترکز الاستجابة على 4 ملايين امرأة وفتاة مراهقة والجماعات الأكثر هشاشة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والناجين من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، بين النازحين والعائدين والمجتمعات المضيفة في المواقع الجغرافية ذات الأولوية في السودان المتأثرة بالنزاع.
- التدخلات ذات الأولوية تشمل إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، والمساندة النفسية والاجتماعية المتخصصة، وتوزيع حقائب اللوازم الصحية النسائية، ومنها لوازم الدورة الشهرية، واستخدام المراكز النسائية، بما في ذلك الهياكل المؤقتة أو شبه الدائمة، بوصفها نقاط لتقديم الخدمات والإحالات وفرص التمكين.
- سيتمح مجال مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي الأولوية لتطوير / تحديث مسارات الإحالة بالتنسيق مع الجهات الفاعلة المحلية بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء والشبكات المجتمعية من خلال تعميم تدابير التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في أنشطتها. وسترکز الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ على تقديم الخدمات للناجين من جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي.

القدرة على الاستجابة والتعديلات

- سيركز مجال مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي على تسريع بناء القدرات والتدريب التنشيطي (عن بعد حسب الضرورة) للتخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وعلى تدخلات الاستجابة في الولايات المستضيفة الجديدة للنازحين دون وجود بنية تحتية قائمة للاستجابة الإنسانية.
- تعمل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية على تكييف طرق التنفيذ الخاصة بها. حيث سيوفر مجال مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي المساعدة الفنية ومساندة بناء القدرات للمنظمات والشبكات المحلية - بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء - التي تلعب دورًا رئيسيًا في تنفيذ التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي بالتعاون مع القطاعات الأخرى وأنشطة الاستجابة. وسيجري تشكيل فرق استجابة عاجلة مكونة من جهات فاعلة قومية، لتوفير التوجيه والتدريب للجهات الفاعلة المحلية في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- تفاقمت الفجوات واسعة النطاق في إتاحة الوصول إلى الخدمات الأساسية المنقّدة للحياة للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي بشدة في الولايات المتأثرة بالنزاع. فهناك نقص حاد في الإمدادات في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك أطقم علاج الاغتصاب وأطقم حقائب اللوازم الصحية النسائية بما في ذلك النظافة الشخصية أثناء الدورة الشهرية، وذلك بسبب الأعمال العدائية المستمرة في الخرطوم، مركز المشتريات الرئيسي في السودان.
- للتغلب على تحديات إتاحة الوصول، لا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاع، سيجري تقديم المساعدات في أشكال مختلفة، بما في ذلك من خلال المنصات الإلكترونية (إدارة الحالات عن بعد وخدمات المساعدة النفسية)، ونقاط تقديم الخدمات المتنقلة والثابتة، والفرق المتنقلة للمجتمعات التي يصعب الوصول إليها، والخطوط الساخنة على مستوى الولاية عندما يكون ذلك ممكنًا.

3.5.4 الأعمال المتعلقة بالألغام

المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

الأشخاص المستهدفون

الأشخاص المحتاجون

منها 8.7 مليون دولار لتوسيع نطاق المساعدات المنقّدة للحياة

16.5 مليون

7.5 مليون

10.0 مليون

التخفيف من مخاطر تلوث الذخائر المتفجرة

- يؤدي التعامل مع الذخائر المتفجرة من قبل مدنيين أو أفراد غير مدربين إلى زيادة حادة في الحوادث في الأسابيع المقبلة حيث يحاول الأشخاص التعرف عليها أو نقلها أو تدميرها. يجب الإبلاغ عن المناطق الخطرة المشتبه فيها ومسحها من قبل المتخصصين التقنيين للتأكد من وجود الذخائر المتفجرة.
- مطلوب مبلغ إضافي قدره 6.5 مليون دولار أمريكي لتمويل الاتصال المجتمعي والتقييمات الفنية والتطهير والتوعية بالمخاطر ومساعدة الضحايا في الخرطوم والمناطق المحيطة بها بالإضافة إلى مبلغ 10 مليون دولار أمريكي المطلوب أصلاً في خطة الاستجابة الإنسانية وبالتالي يبلغ الإجمالي المنقّح 16.5 مليون دولار أمريكي.
- سيحاول الشركاء المحليون والدوليون المنسقون من قبل مجال مسؤولية الأعمال المتعلقة بالألغام حماية 7.45 مليون شخص يقدر أنهم معرضون للخطر، بزيادة 6 ملايين عما كان مخططًا له في الأصل (1.45 مليون).
- أدى الاستخدام الواسع النطاق للأسلحة التقليدية، بما في ذلك المدفعية الميدانية وقذائف الهاون والأسلحة التي تُسقط من الجو والمدافع المضادة للطائرات، إلى ترك الكثير من الذخائر غير المنفجرة في الخرطوم ومناطق حضرية أخرى.
- وهذه يمكن أن تشل أو تصيب أو تقتل شخصًا أو أكثر عند تفجيرها وبالتالي تشكل تهديدًا مباشرًا لسلامة السكان الماكثين والعائدين. علاوة على ذلك، فهي تحد من إتاحة الوصول إلى الطرق والأسواق ومصادر المياه. ولم يتلق سكان الخرطوم توعية بمخاطر الذخائر المتفجرة في الماضي، على عكس المجتمعات المحلية في مناطق أخرى من السودان التي واجهت نزاعات مسلحة وحيثما كان مجال المسؤولية للأعمال المتعلقة بالألغام قد استثمر سابقًا في التوعية بالمخاطر.
- تُظهر العديد من منشورات وسائل التواصل الاجتماعي أن الأشخاص ينخرون في سلوك غير آمن؛ حيث من المرجح أن



3.6

المأوي والمواد غير الغذائية

الأشخاص المحتاجون

الأشخاص المستهدفون

المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

5.7 مليون

1.9 مليون

212.4 مليون

منها 125.6 مليون دولار لتوسيع نطاق المساعدات المنقذة للحياة

التأثير الرئيسي والاحتياجات

- في بداية الأزمة، كانت احتياجات المأوي والمواد غير الغذائية حادة بالفعل، وتفاقت بسبب النقص الكبير في تمويل القطاع. أدت المجتمعات التي تعاني من نقص الخدمات، والتي اضطرت إلى الاعتماد على مواردها الشحيحة، إلى تضخيم نقاط الهشاشة الموجودة والتعرض للأخطار المتكررة. إن شدة الاشتباكات الجديدة وطبيعتها غير المميزة تتسبب الآن في دمار واسع النطاق للمساكن والأصول المنزلية والبنية التحتية العامة، مما دفع الكثيرين إلى مغادرة منازلهم.
- هناك عدد لا يحصى من الأشخاص، الذين يفرون للنجاة بحياتهم، بحاجة ماسة إلى المأوي والمواد غير الغذائية، حيث يجد الكثيرون، بما في ذلك الأطفال والنساء وكبار السن وغيرهم من ذوي الاحتياجات الخاصة، أنفسهم محشورين في المباني العامة المكتظة أو مجبرين على النوم في الهواء الطلق معرضين لظروف الطقس القاسية والتهديدات. وتشير التقديرات إلى أن الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدات في المأوي والمواد غير الغذائية سيزيدون من 3 ملايين إلى 5.7 مليون، في حين أن الهدف سيشهد زيادة متواضعة من 1.5 مليون إلى 1.9 مليون بسبب تحديات الوصول والوقود والأداء الوظيفي للأسواق والخدمات المصرفية.

أولويات الاستجابة

سيستهدف قطاع المأوي والمواد غير الغذائية بشكل أساسي شرق السودان، مع تكثيف الجهود في نفس الوقت للوصول إلى السكان النازحين في مناطق نقاط النزاع الساخنة في ولايات دارفور وكردفان والخرطوم. وسينصب التركيز أيضًا على مواقع العبور داخل البلاد وعلى طول الحدود مع مصر وتشاد وجمهورية جنوب السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى وإثيوبيا. ففي هذه المناطق النائية، يواجه الأشخاص ظروفًا قاسية حيث يتحملون مدد انتظار طويلة بسبب تعقيدات عبور الحدود، مع ندرة البنية التحتية والخدمات أو عدم وجودها، حيث كان السكان المضيفون مثقلين بالفعل بسبب تغير المناخ وندرة الغذاء.

الهدف الأساسي هو مساندة النازحين الجدد في الأماكن المفتوحة والمباني العامة والمعسكرات، وكذلك أولئك الذين يقيمون مع الأصدقاء أو الأقارب، بما في ذلك السكان العابرين في النقاط الحدودية أو داخل البلاد. يمتد التركيز إلى مساندة السكان المعرضين للخطر في مناطق نقاط النزاع الساخنة، واستخدام الهياكل المجتمعية، والعودة إلى المناطق التي جرت فيها استعادة السلامة. وستلقى المجتمعات المتضررة من الفيضانات وأولئك الذين يعانون من النزوح المطول مساعدات موجهة لإصلاح المأوي وتجديد المواد التالفة أو المسروقة.

وتشمل أنشطة الاستجابة الاستفادة من قدرة المشتريات الدولية لخط الإمداد الأساسي لتوفير مجموعات المواد غير الغذائية، وإنشاء ملاجئ جماعية سريعة الاستجابة وتوزيع الخيام للنشر السريع في سيناريوهات النزوح الجماعي. واعتمادًا على السوق المحلية والوظائف المصرفية، سيجري استخدام

الدروس المستفادة من الاستجابة للاجئين. حيث تشمل أنشطة الاستجابة مجموعة متنوعة من الخيارات لضمان استجابة مرنة وقوية وسط بيئة تنفيذ متقلبة وتعوقها القيود.

• يعمل شركاء القطاع بنشاط على حل قضايا التخليص الجمركي في بورتسودان مع التحقيق في مسارات الاستيراد البديلة، بما في ذلك الجسور الجوية الإنسانية والطرق البرية. كما يجري استكشاف إمكانية تخزين الإمدادات في الأقطار المجاورة أو الاقتراض من عمليات مجاورة جيدة التجهيز. بالإضافة إلى ذلك، يمكن إتاحة الوصول إلى المخزونات العالمية للإرسال السريع للمأوى الأساسي والمواد غير الغذائية، في حين يمكن الاستفادة من الاتفاقيات الإطارية العالمية القائمة في عمليات الشراء الإضافية.

المساعدات النقدية للإيجار وبناء المأوى في حالات الطوارئ وإصلاح المأوى والمواد غير الغذائية لتمكين الأشخاص واستعادتهم السيطرة على حياتهم. بالإضافة إلى ذلك، سيجري تضمين توزيع مجموعات المأوى في حالات الطوارئ بناءً على توفر السوق المحلي، بالإضافة إلى تنفيذ أنشطة تطوير المكان لإنشاء الموقع والتخفيف من آثار الفيضانات.

القدرة على الاستجابة والتعديلات

• تنشأ الاحتياجات الأساسية للمأوى والمساعدات من المواد غير الغذائية بمجرد نزوح الأشخاص، ويبحث الأشخاص في الغالب عن الأمان في الأجزاء الشمالية والشرقية من البلاد التي يمكن الوصول إليها. إن الجهات الفاعلة في مجال توفير المأوى والمواد غير الغذائية جاهزة لتقديم هذه التدخلات في جميع أنحاء البلاد، لا سيما في شرق السودان حيث يمكن الاستفادة من



3.7

المياه والمرافق الصحية والنظافة

الأشخاص المحتاجون	الأشخاص المستهدفون	المتطلبات (بالدولار الأمريكي)
14.9 مليون	6.1 مليون	230.9 مليون
منها 101.9 مليون دولار لتوسيع نطاق المساعدات المنقّحة للحياة		

التأثير الرئيسي والاحتياجات

- زادت احتياجات المياه والمرافق الصحية والنظافة العامة بشكل كبير في المراكز الحضرية، والتي جرت تغطيتها منذ البداية، بشكل ضئيل للغاية في إطار خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023، حيث إن أنظمة معالجة وإمداد المياه السائبة التي يمكن أن تصل إلى مليون شخص لا تعمل في الخرطوم وغيرها من الولايات المتأثرة بالنزاع. ويشكل النازحون الحاليون، بما في ذلك السكان الأكثر عرضة للمخاطر، فضلاً عن زيادة عدد النازحين في المواقع الجديدة، بما في ذلك الحدود الدولية، مصدر قلق كبير.
 - تتعرض مصادر المياه المحدودة بالفعل لضغط شديد بسبب زيادة الكثافة السكانية في نقاط تركز جديدة للنازحين، الأمر الذي يحمل توترات مجتمعية ومخاطر النزاع. وأدى الارتفاع الهائل في تكلفة الوقود إلى زيادة بنسبة 300 إلى 400 في المائة في تنفيذ أنظمة الإمداد بالمياه المعتمدة على الوقود وكذلك نقل مياه الآبار بالشاحنات. كما سيزيد موسم الأمطار من خطر تفشي الأمراض في الأشهر المقبلة.
 - تشكل الأمراض والأوبئة التي تنقلها المياه تهديداً بسبب تدهور وضع المياه والمرافق الصحية والنظافة العامة، بما في ذلك عدم وجود خدمات التخلص من النفايات، وسلامة المياه، وسوء النظافة، وتعطيل سلسلة الإمداد، ومخاوف إتاحة الوصول.
- ### أولويات الاستجابة
- المناطق الجغرافية ذات الأولوية:
 - * الأولوية الأولى: ولايات الخرطوم، والجزيرة، وجنوب وغرب ووسط دارفور ونقاط التجمع على طول الحدود بما في ذلك بورتسودان. بالإضافة إلى مناطق استراتيجية أخرى حيث تقطعت السبل بالنازحين الجدد والسكان الذين جرى نقلهم، ولجأوا للهروب من النزاع المسلح.
 - * الأولوية الثانية: ولايات شمال دارفور والنيل الأزرق والنيل الأبيض وكردفان وشرق دارفور والولايات الشرقية بما في ذلك تلك المعرضة للفيضانات بالإضافة إلى الأزمة الحالية.
 - * الأولوية الثالثة: ولايات الوسط والشمال في ضوء الفيضانات والسكان الذين يستضيفون النازحين / اللاجئين والمتضررين من الاشتباكات المتفرقة.
- ### المجموعات السكانية:
- * الأولوية الأولى: الأشخاص الذين تقطعت بهم السبل بسبب النزاع الحالي والأسر في نقاط التجمع بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى ومقدمي الرعاية.
 - * الأولوية الثانية: الأشخاص المتضررون من الأوبئة والكوارث الطبيعية وآثار تغير المناخ (ندرة المياه والفيضانات بشكل أساسي).
 - سيجري توسيع نطاق التدخلات المنقّحة للحياة على المدى القريب، بما في ذلك تشغيل محطات معالجة المياه في الخرطوم، ونقل المياه بالشاحنات في المناطق التي يتعطل فيها الإمداد بما في ذلك المرافق الصحية وإنشاء نقاط التوزيع، بما في ذلك نقاط التجميع والعبور. وسيجري توفير الإمدادات الأساسية في مجال المياه والمرافق الصحية والنظافة والمواد غير الغذائية للمرافق الصحية في حالات الطوارئ بالإضافة إلى مرافق لغسل اليدين، وذلك في المواقع شديدة التأثير. سيجري تشجيع ممارسات تعزيز النظافة ومعالجة المياه المنزلية بوصفها بديل فوري، خاصة لأولئك الذين يعتمدون على المياه السطحية/النهرية.
 - بعد الانتهاء من الاستجابة الفورية (الاستقرار والاستعادة)، يخطط قطاع المياه والمرافق الصحية والنظافة العامة

أنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية والبنوك، والتضخم، ونقص الوقود، وتشرّد العاملين في المجال الإنساني إلى إعاقه العمليات بشكل كبير. وسيكون الحفاظ على شبكة إمدادات المياه الواسعة أمرًا صعبًا بسبب عدم قدرة وحدات إمدادات المياه الحكومية على توليد الإيرادات. وسيكون التمويل الإضافي والخبرة القوية في التفاوض من العوامل الرئيسية لمساندة تنفيذ الاستجابة.

• ستكون مرونة المانحين بالغة الأهمية للسماح بإعادة برمجة الموارد المخصصة بالفعل ورفع القيود المفروضة على آليات التسليم. ففي مناطق مثل الخرطوم، لا يمكن ترميم وتنفيذ محطات المعالجة إلا من خلال الهياكل الحكومية. وفي بعض المناطق، يكون التدخل الفوري المنقذ للحياة ممكنًا من خلال إدارة المياه والبيئة والمرافق الصحية. كما سيستخدم شركاء المياه والمرافق الصحية والنظافة البرمجة النقدية والتنفيذ المباشر من خلال مقدمي خدمات القطاع الخاص واستخدام الهيكل المجتمعي عندما يكون ذلك ممكنًا.

لإعادة تأهيل وتنفيذ مخططات إمدادات المياه وصيانتها، وتجديد الإمدادات وتعزيز القدرات الفنية والإدارية لتقديم خدمات مستدامة.

القدرة على الاستجابة والتعديلات

- أعاقَت الأعمال العدائية المستمرة بشدة جهود التعبئة والاستجابة. ويعتبر وصول المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين من المتطلبات الأساسية لتوسيع نطاق استجابة المياه والمرافق الصحية والنظافة العامة. كما سيجري التفاوض بشأن الوصول الآمن للفنيين والمهندسين إلى مواقع معالجة / إمداد المياه (المرافق) لتوفير خدمات الإصلاح أو إعادة التأهيل.
- النهب وإلحاق الضرر بمباني المؤسسات الفنية ومنظمات المجتمع المدني كان وسيظل له تأثير كبير على القدرة على الاستجابة. حيث فقدت المركبات ومنصات الحفر والمكاتب والمعدات في ولايات دارفور. كما أدت فجوات التمويل، وتعطل



التنسيق والخدمات المشتركة

المطلوبات (بالدولار الأمريكي)

28.9 مليون منها **13.5 مليون دولار** لتوسيع نطاق المساعدات المنقّحة للحياة

التأثير الرئيسي والاحتياجات

- تعزيز الوعي الأمني، والتنسيق مع فريق القيادة العليا، والتخطيط للمدى الطويل.
- تعرض عمال الإغاثة للقتل والاعتداء والضرب وتعرضت المستودعات والمركبات والمكاتب الإنسانية للهجوم والنهب منذ بداية النزاع، مما أدى إلى تقليص مؤقت للتمثيل الإنساني داخل السودان وتعليق برامج العمليات الملّحة والمنقّحة للحياة في العديد من المواقع في جميع أنحاء البلاد.
- هناك حاجة ملحة لعوامل تمكين جديدة لتنسيق وتسهيل العمليات الإنسانية في المناطق المتضررة بما في ذلك آليات التنسيق الفعالة، وتقييمات الاحتياجات المتعددة القطاعات، وقواعد بيانات التسجيل للنازحين، وبيانات مصفوفة تتبع النزوح دقيقة وموثوقة بشأن الأشخاص المتضررين، وتدابير السلامة والأمن.
- الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية ونهب الأعمال التجارية المحلية سيقلل من مجموعة الخدمات المتاحة المتعلقة بتوفير وسائل النقل. حيث أبلغت الفرق الميدانية عن زيادات كبيرة في أسعار الوقود والسلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى اضطرابات شديدة في الاتصال بالإنترنت وخدمات الاتصالات.
- تقديم المساعدة لمنسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري للعمل الإنساني لتمكين القيادة الفعالة في التنسيق الاستراتيجي، بما في ذلك دمج القضايا الشاملة الرئيسية مثل النوع الاجتماعي والبيئة والمساءلة تجاه الأشخاص المتضررين في الأعمال الإنسانية.
- إنشاء مراكز، ونقل الموظفين والإمدادات إلى مراكز قريبة قدر الإمكان من الأشخاص المحتاجين داخل السودان والحصول على الموافقة لتسليم الإمدادات عبر الحدود.
- قيادة آليات التنسيق بين القطاعات على المستويين القومي ودون الوطني وفقاً لتوجيهات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومجموعات المساعدة في إعداد خطط استجابة القطاع التي جرت مراجعتها ومؤشرات الرصد الاستراتيجية الخاصة بها.
- إعداد ونشر المواد الإعلامية بانتظام باستخدام نهج موحد ومتكامل.

القدرة على الاستجابة والتعديلات

- إنشاء مراكز جديدة، حيث سينقل الموظفين والإمدادات لتكون أقرب ما يمكن من المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية داخل

أولويات الاستجابة

- تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات على مستوى الولاية في جميع ولايات السودان البالغ عددها 18، مما يوفر تحليلاً قوياً قائماً على الأدلة لشدة الاحتياجات على مستوى الدولة لأغراض التخطيط التنفيذي. كما سيضمن سلامة الموظفين عند توصيل المساعدات الإنسانية في بيئة أمنية غير مستقرة. وسيشمل ذلك التحليل السريع لإدارة المخاطر الأمنية في المناطق التي جرى تحديدها بوصفها مناطق ذات الأولوية القصوى للعمليات الإنسانية، فضلاً عن توفير قدرة تحليلية وتنفيذية متزايدة،

إلى توسيع نطاق وجودها في السودان وإعادة توجيهه على وجه السرعة حتى تتمكن من مساندة العمليات الإنسانية سريعة التوسع وتمكين برامج توصيل المساعدات الإنسانية التابعة لوكالات الأمم المتحدة وصناديق التمويل والبرامج، فضلاً عن الشركاء المنفذين.

السودان والحصول على الموافقة لتسليم الإمدادات عبر الحدود مرة أخرى.

- تعزيز القدرات المدنية والعسكرية والقدرة على التفاوض من أجل إيصال المساعدات الإنسانية داخل البلاد.
- تطلب خطة الاستجابة الإنسانية المنقّحة من إدارة الأمم المتحدة للسلامة والأمن تعزيز قدرة إدارة الأمن بشكل مناسب، بالإضافة



الاتصالات في حالات الطوارئ

المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

6.3 مليون

الفعالة مع الجهات الفاعلة والمستجيبين المحليين وتجنب ازدواجية الجهود.

سيوفر قطاع الاتصالات في حالات الطوارئ خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المشتركة في ثلاثة مواقع تنفيذية مشتركة على الأقل بدءًا من بورتسودان، بما في ذلك اتصالات البيانات والاتصالات الأمنية المستقلة ومساندة مكتب المساعدات. وسيشمل ذلك مساندة إتاحة الوصول إلى الشبكات لجميع العاملين في المجال الإنساني بالإضافة إلى تدريب المستخدمين على الأجهزة المستخدمة عند الاقتضاء. وبالإضافة إلى ذلك، يخطط قطاع الاتصالات في حالات الطوارئ لمساندة الجهود المبذولة نحو مساندة أقوى تجاه السكان المتضررين من خلال تمكين الوصول إلى المنصات المشتركة لنشر المعلومات الإنسانية الهامة وربما تلقي ردود الفعل والمعلومات المستقاة من المجتمعات المتضررة.

سوف يستفيد قطاع الاتصالات في حالات الطوارئ من شركائه على المستويين العالمي والمحلي للاستمرار في تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الهامة وتقييمها.

القدرة على الاستجابة والتعديلات

لتلبية الاحتياجات المشتركة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإيصالها بفعالية، يلزم تنشيط قطاع الاتصالات في حالات الطوارئ في السودان. ويعد برنامج الغذاء العالمي، بصفته وكالة عالمية رائدة في مجال تقديم خدمات الاتصالات في حالات الطوارئ وبوجوده الكبير في البلاد، أفضل جهة لتنسيق ومساندة تقديم هذه الخدمات في السودان. ويعمل البرنامج بالفعل عن كثب مع شركاء قطاع الاتصالات في حالات الطوارئ العالميين بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للحصول على تجربة سلسلة على المستوى الإقليمي. وبناءً على

* لم يجر تفعيل قطاع الاتصالات في حالات الطوارئ من قبل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. كان هذا القطاع يعمل قبل اندلاع الأعمال العدائية ضمن قطاع الخدمات اللوجستية.

التأثير الرئيسي والاحتياجات

- في أعقاب أحداث الأزمة، كانت هناك تقارير تفيد بأن شبكة الكهرباء وشبكات الهاتف المحمول معطلة، مما يعيق قدرة العاملين في المجال الإنساني والسكان المتضررين على التواصل دون شبكة مستقلة.
- القدرة على التواصل في حالات الطوارئ أمر بالغ الأهمية. حيث إنه لا يسهل الاستجابة الفعالة ويضمن وصول المساعدات الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها فحسب، بل يساند أيضًا سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني أنفسهم.
- في حين أن هناك أصولًا للاتصالات في البلاد، جرى الإبلاغ عن نهب المكاتب الإنسانية الميدانية، ومن المتوقع أن بعض هذه الأصول لم تعد متاحة أو تالفة. ومن أجل توفير المساعدات الإنسانية بأمان للمتضررين في السودان، هناك حاجة واضحة لإعادة بناء وتعزيز قدرة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المشتركة على الأرض من أجل تمكين استجابة سريعة ومنسقة للوضع الحالي وضمان استدامة من خدمات الاتصالات الهامة فيما بعد.

أولويات الاستجابة

- سيتمكن قطاع الاتصالات في حالات الطوارئ القطاعات الأخرى والجهات الفاعلة المحلية من توفير المساعدات المنقذة للحياة من خلال توفير التنسيق وإدارة المعلومات لضمان الاستجابة

والاتصالات عبر إضافة اجتماعات تنسيق في نيروبي وبورتسودان للجمع بين الأطراف ذات الصلة وتعزيز التعاون في الأماكن التي يوجد بها معظم العاملين في المجال الإنساني. وسيقوم قطاع الاتصالات في حالات الطوارئ أيضًا بإنتاج تقارير الأوضاع والخرائط ولوحات المعلومات التي توفر معلومات محدثة عن الوضع الإنساني وتساند الجميع في اتخاذ القرارات.

• سيعمل قطاع الاتصالات في حالات الطوارئ بالشراكة مع نظرائه الحكوميين لتأمين المبادئ التوجيهية بشأن استيراد واستخدام معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السودان، وكذلك مع شركات القطاع الخاص مثل مشغلي شبكات الهاتف المحمول ومقدمي خدمات الإنترنت وذلك للاستفادة من البنية التحتية القومية حيثما كانت متاحة ومستقرة ومساندة جهود التعافي في المواقع المتضررة.

طلب بعض وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، يتواصل البرنامج مع جميع الجهات الإنسانية الفاعلة لتأكيد المتطلبات والاستفادة من القدرات الحالية. وستعتمد جميع الجهات الفاعلة الإنسانية (وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية) اعتمادًا كاملاً على خدمات توصيل البيانات من خلال قطاع الاتصالات في حالات الطوارئ.

• سيقوم قطاع الاتصالات في حالات الطوارئ بتوسيع نطاق المشاركة مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وذلك لتسهيل تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق التنفيذية المشتركة الأكثر أهمية في السودان. سيشجع في جهود التنسيق المنتظمة بين الوكالات لتعزيز التنسيق الفعال بين مختلف أصحاب المصلحة، عن طريق الاستفادة من مجموعة العمل السودانية الموجودة أصلاً والخاصة بتكنولوجيا المعلومات



3.10

الخدمات اللوجستية

(المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

118.4 مليون منها **89.5 مليون دولار** لتوسيع نطاق المساعدات المنقذة للحياة

التأثير الرئيسي والاحتياجات

- يوجد تشديد على تقييد ممرات إدخال مواد الإغاثة الإنسانية إلى السودان. وستؤدي المزيد من التعقيدات بجانب تقليص المجال الجوي ووضع العقبات أمام إتاحة الوصول المادي، وموسم الأمطار القادم في السودان إلى زيادة إعاقه تسليم مواد الإغاثة. وفي الوقت الراهن، تظل مدينة بورتسودان الخيار الأكثر قابلية للاستخدام لاستلام الشحنات الكبيرة؛ ويجري رصد جميع المعابر الحدودية باستمرار بينما يواصل الوضع في التطور.
- تأثر النقل من المناطق الحدودية إلى ما بعدها داخل القطر وذلك بسبب نقص الحصول على الوقود، ومحدودية حصول القطاع التجاري على النقد نتيجة للعجز في خدمات النظام المصرفي. إضافة لذلك، أغلقت معظم مكاتب الجمارك، مما أوجد تحديات إضافية أمام حركة البضائع. جميع هذه القيود اللوجستية موجودة في إطار سياق لا يزال فيه الوضع الأمني شديد التقلب.
- حاليًا، تقتصر إتاحة تخزين مواد الإغاثة في السودان على مناطق معينة لم ينتشر فيها النزاع. ومع ذلك، فإن مرافق التخزين هذه محدودة وغير محدثة. وبينما يوصف الوضع في مدينة بورتسودان بأنه عنق زجاجة، لابد من إعطاء الأولوية للشحنات الهامة التي بالإمكان الإسراع بنقلها تفاديا لحدوث مشاكل تخزين في الميناء.
- تسبب اندلاع النزاع المسلح في إلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية للطيران وعمليات إجلاء العاملين في المجال الإنساني في السودان. إضافة لذلك، أدى إغلاق المجال الجوي في السودان إلى تقييد تصاريح رحلات الأنشطة الإنسانية والإجلاء - وجعلها

مرهونة بالحصول على إذن خاص مسبق. عوضًا عن مواصلة مساندة توسيع نطاق العمليات الإنسانية.

أولويات الاستجابة

- مساندة المجتمع الإنساني للتغلب على الفجوات في سلسلة الإمداد. حسب الاقتضاء، مساندة المنظمات بتوفير الخدمات التنفيذية وأنشطة التنسيق وإدارة المعلومات لتسهيل الوصول إلى جميع أنحاء السودان والمساندة.
- مبدئيًا الاستمرار في تقديم خدمات التنسيق وإدارة المعلومات مع التركيز على المسائل اللوجستية التي تساند حركة مواد الإغاثة الإنسانية عبر مركز التجميع ومنها إلى السودان لتخزينها مؤقتًا، ومتابعة تقديم المساندة أثناء عمليات تجميع الشحنات وتسييرها قدمًا، إلى حد كبير عن طريق البر (على النحو المطلوب من قبل المنظمات). ومع وجود القيود الأولية المتوقع فرضها على التخزين العابر داخل القطر ومع الطاقة الاستيعابية المتاحة للنقل البري (لحين تمكن القطاع التجاري من توسيع نطاقه احتياطيًا)، سيطبق نظام ترتيب الأولويات لضمان تحديد البضائع الملحة ونقلها باعتبارها أولوية ولا سيما في المرحلة المبكرة. على أن تتوسع الاستجابة الإنسانية بينما يعمل قطاع النقل التجاري على استعادة بناء قدراته.
- تعالج استراتيجية الاستجابة التنفيذية لأزمة السودان الخاصة بدائرة الخدمات الجوية الإنسانية للأمم المتحدة احتياجات المجتمع الإنساني من الرحلات الجوية الدولية إلى السودان إضافة للرحلات الجوية بين المحاور داخل السودان، مع مراعاة القيود التنفيذية الحالية. أما فيما يتعلق بالرحلات الجوية داخل السودان، ستعمل دائرة خدمات النقل الجوي الدولي التابعة

توفير رحلات جوية من قبل خدمات النقل الجوي التابعة للأمم المتحدة للمسافرين من وإلى مدينة بورتسودان إلى جانب زيادة خدمة الركاب داخل البلاد. وسيركز قطاع الخدمات اللوجستية على توفير خدمات مجانية للمسافرين من جدة عبر بورتسودان ومواصلة نقلهم إلى وجهاتهم، مع رصد جميع نقاط الدخول الحدودية والتعاون مع المجتمع الإنساني لسد الفجوات.

للأمم المتحدة على تخصيص موارد مختلفة للوصول إلى مواقع في عمق الميدان، وذلك بمجرد تأمين الظروف.

القدرة على الاستجابة والتعديلات

- سيجري توسيع لنطاق الخدمات المشتركة والموظفين المرتبطين بها وذلك لتقديم المساندة للمجتمع الإنساني ومعالجة الفجوات المتعددة التي نشأت. وسيشمل ذلك

الجزء رقم 4:

خطة الاستجابة للاجئين

الأشخاص المحتاجون	الأشخاص المستهدفون	المتطلبات (بالدولار الأمريكي)
1.1 مليون	1.1 مليون	492 مليون
منها 17.2 مليون دولار لتوسيع نطاق المساعدات المنقذة للحياة		
<p>التأثير الرئيسي والاحتياجات</p> <ul style="list-style-type: none"> أدى القتال المندلع في السودان إلى زيادة تعرض اللاجئين وطالبي اللجوء في جميع أنحاء السودان للمخاطر. وفي ولاية الخرطوم تسبب القتال في دفع اللاجئين و طالبي اللجوء المنتسبين لجمهورية جنوب السودان والإريتريين والإثيوبيين والسوريين وحملة جنسيات أخرى للانتقال من ولاية الخرطوم إلى ولايات النيل الأبيض وكسلا وبورتسودان والجزيرة والقضارف وولايات أخرى. ومع وجود مخاوف أخرى بشأن العودة المبكرة لهؤلاء اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية، فهم بذلك معرضين لخطر العودة القسرية وغير الآمنة. إن معسكرات اللاجئين في ولاية النيل الأبيض مكتظة بالفعل ومهملة، مما يشكل ضغطًا على الخدمات المتاحة والموارد المحدودة كما يعرض اللاجئين للمزيد من مخاطر الحماية. فبحلول منتصف مايو، استقبلت ولاية النيل الأبيض 75,000 لاجئ إضافي. وهناك حاجة ماسة لتخصيص الأراضي لتوسيع المعسكرات القائمة وإنشاء معسكرات جديدة جنبًا إلى جنب مع حشد الموارد لاستيعاب الوافدين الجدد، وضمان توفير الخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية وتحافظ على ظروف التوطين الكريمة. يؤدي انهيار البنية التحتية المحلية وأنظمة الخدمات إلى تفاقم الضغوط على الموارد المحلية والخدمات المتاحة، مما يشارك في زيادة الاحتياجات في المواقع المستضيفة للاجئين وتلك التي يجري فيها تسجيل وصول لاجئين جدد فارين من مناطق النزاع المشتعلة. وتشمل المناطق المتأثرة الرئيسية ولايات النيل الأبيض وكسلا والقضارف. ومع استمرار استقبالها للاجئين والنازحين من ولاية الخرطوم، لاتزال ولاية الجزيرة تتعرض لمزيد من الضغط المخفف على الموارد المحلية. 		
<p>أولويات الاستجابة</p> <ul style="list-style-type: none"> الأنشطة المنقذة للحياة وتوفير الحماية في مناطق القتال أو المحليات التي استقبلت مزيّدًا من اللاجئين عن طريق النزوح الثانوي والذي مصدره في الغالب ولاية الخرطوم. لا يزال اللاجئون المقيمون بالفعل في معسكرات اللاجئين في السودان من قبل حدوث الأزمة بحاجة إلى المساعدات وذلك لأن حصولهم على الخدمات العامة أو فرص الدخل بات أقل بعد اندلاع النزاع. تشمل أولويات الاستجابة للاجئين بحسب القطاعات ما يلي: 		
<p>* رصد الحماية ورصد الحدود وتوفير خدمات الحماية في حالات الطوارئ والإحالات الطبية؛</p>		
<p>* توفير مجموعات المواد غير الغذائية، وتوفير المأوي في حالات الطوارئ (توفير الخيام للأسر، والأغطية البلاستيكية، وتحسين المأوي الجماعية وتوفير النقد)؛</p>		
<p>* مساندة المياه والمرافق الصحية والنظافة العامة، ومراحيض الطوارئ، والحمامات، ونقل المياه بالشاحنات للوافدين الجدد، ومستلزمات النظافة، وتعزيز النظافة، وإزالة النفايات الصلبة ومعالجتها، وإدارة النفايات الصلبة، وإصلاح البنية التحتية وصيانتها؛</p>		

وتتضمن خطة الاستجابة الإنسانية المنقحة لعام 2023 زيادة في المتطلبات المالية قدرها 95.5 مليون دولار، ليصبح المجموع 570.5 مليون دولار.

لا يزال الوصول متاحاً إلى مناطق استضافة اللاجئين في ولايات النيل الأبيض والقضارف وكسلا والنيل الأزرق وغرب وجنوب كردفان، وتستجيب الوكالات الإنسانية حالياً بحسب الإمكانيات المتاحة لديها. لابد من استمرار توفير الحماية والمساعدة دون انقطاع، حيث إن اللاجئين يعتمدون على هذا الدعم بجانب عدد قليل من الخيارات الأخرى المتاحة.

وبالنظر إلى السياق التنفيذي الملأ، سيتكيف الشركاء مع استخدام البرمجة النقدية حيثما أمكن وسيعملون على زيادة الشراكات مع الجهات الفاعلة المحلية.

بسبب الوضع سريع التطور في السودان والتحركات المستمرة للاجئين داخل البلاد، هناك حاجة إلى وجود تمويل مرن لتكييف الحماية والمساعدات المنقذة للحياة وتوجيهها إلى الأماكن التي تشتد فيها الحاجة. يجب أن تستمر المساندة الحالية لمواقع استضافة اللاجئين وذلك لأن اللاجئين يعتمدون إلى حد كبير على المساعدات الإنسانية، لا سيما مع غياب الخدمات العامة.

* توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية التي تشمل توفير الأدوية والمستلزمات الطبية وإدراج اللاجئين في برامج التطعيم والإحالات الطبية إلى المستشفيات الحكومية؛

* الرصد المنتظم لوضع التغذية. وتوفير حصص غذائية كاملة (عينية أو نقدية)؛

* توفير التعليم في حالات الطوارئ، وأماكن التعلم المؤقتة، وتوفير مواد التدريس والتعلم، وبرامج الشباب، ومناصرة إدراج التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة ضمن القطاعات ذات الصلة، وخدمات المياه والمرافق الصحية والنظافة العامة في حالات الطوارئ في المدارس، والمساندة النفسية، وتوفير المساحات الصديقة للأطفال، والتغذية في المدارس.

القدرة على الاستجابة والتعديلات

• وحتى لحظة نشر هذا المستند، وردت التقارير بشأن توفر 78 مليون دولار أمريكي من أصل الطلب البالغ 475 مليون دولار المقررة باعتبارها متطلبات مالية رصدت لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023، والتي صدرت في ديسمبر 2022.

الجزء رقم 5: الملحقات

الخرطوم

الصورة لأشخاص يفرون من منطقة جنوب الخرطوم في 21 أبريل 2023.
تصوير: وكالة الأنباء الفرنسية



كيفية المساهمة



التبرع عبر صندوق السودان الإنساني

صندوق السودان الإنساني هو صندوق قُطري مشترك. والصناديق القُطرية المشتركة هي أدوات تمويل إنساني متعددة المانحين أنشأها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ويديرها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) على المستوى القُطري تحت قيادة منسق الشؤون الإنسانية. تعرف على المزيد حول الصناديق القطرية المشتركة عبر زيارة موقع:

www.unocha.org/whatwedo/humanitarianfinancing/countrybasedpooledfunds

لمعرفة المزيد عن كيفية المساهمة قم بزيارة الموقع:

chfsudan@un.org



التبرع عبر الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ

يوفر الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ تمويلًا أوليًا سريعًا للإجراءات المنقذة للحياة في بداية حالات الطوارئ وللعمليات الإنسانية الأساسية ضعيفة التمويل في حالة الأزمات الممتدة. يتلقى الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والذي يديره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) مساهمات من جهات مانحة مختلفة - بصفة أساسية من الحكومات، وكذلك من الشركات الخاصة والمؤسسات والجمعيات الخيرية والأفراد - وتدمج المساهمات في صندوق تمويل موحد. ويستخدم هذا للأزمات التي تقع في أي مكان في العالم. تعرف على المزيد حول الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وكيفية التبرع من خلال زيارة موقع:

www.unocha.org/cerf/ourdonors/howdonate



كيفية المساهمة في خطة الاستجابة الإنسانية

بالاطلاع على وثيقة الملحة العامة على الاحتياجات الإنسانية في السودان وعلى خطة الاستجابة الإنسانية وتقارير الرصد والتبرع مباشرة للمنظمات المشاركة في الخطة، يرجى زيارة:

<https://humanitarianaction.info/plan/1123>



المساعدات الإغاثية العينية

تحت الأمم المتحدة المانحين على تقديم تبرعات نقدية بدلاً من العينية، وهذا لتحقيق أقصى قدر من السرعة والمرونة، ولضمان أن مواد المساعدات التي تشتد الحاجة إليها هي تلك التي يجري تسليمها. إذا كان بإمكانك تقديم مساهمات عينية فقط استجابة للكوارث وحالات الطوارئ، فيرجى الاتصال بـ:

logik@un.org

التسجيل والاعتراف بمساهماتك

يدير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية خدمة التتبع المالي، التي تسجل جميع المساهمات الإنسانية المرصودة (النقدية والعينية والمتعددة الأطراف والثنائية) لحالات الطوارئ. والغرض من الخدمة هو نسب الفضل للمانحين وتبسيط الضوء على عطائهم السخي وإظهار مبلغ التمويل الإجمالي وإبراز الفجوات في الخطط الإنسانية. يرجى الإبلاغ عن مساهمتك لدى خدمة التتبع المالي، إما عن طريق البريد الإلكتروني إلى fts@un.org أو عبر استمارة توضيح المساهمات المتوفرة على الموقع <http://fts.unocha.org>



5.2

ملاحظات النهاية

1. وثيقة اللحة العامة للاحتياجات الإنسانية للسودان 2023، الصادرة في نوفمبر 2022
2. ومن بين هؤلاء أيضًا رعايا أجانب من اللاجئين والمهاجرين ممن لديهم أوضاعًا قانونية أخرى، وقد تختلف احتياجاتهم عن احتياجات غيرهم من المواطنين السودانيين.
3. سوء التغذية الحاد المعتدل لاتحاد أطباء السودان
4. مشروع بيانات أحداث ومواقع النزاعات المسلحة، 3 مايو 2023
5. منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
6. المنظمة الدولية للهجرة، مصفوفة تتبع النزوح، 5 مايو 2023
7. المنظمة الدولية للهجرة، مصفوفة تتبع النزوح، نوفمبر 2022
8. المنظمة الدولية للهجرة، مصفوفة تتبع النزوح، 7 مايو 2023
9. بوابة بيانات السودان في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 31 مارس 2023
10. تشمل المراهقين والرجال والنساء ذوي الاحتياجات الخاصة، والفتيان والرجال المعرضين للمخاطر
11. قاعدة بيانات نيت بلوكس، 12 مايو 2023
12. من المستشفيات المتضررة: الشعب، ابن سينا، بشائر التركي، الزيتونة، إمبريال، الشرطة، بحري، ومركز الدكتور سلمي لأمراض الكلى. في المقابل، آخرون مثل فضيل، تعطل البراحة والحاج الصافي.
13. منظمة الصحة العالمية، حتى 15 مايو 2023
14. صندوق الأمم المتحدة للسكان، 5 مايو 2023
15. صندوق الأمم المتحدة للسكان، 5 مايو 2023
16. اليونيسيف، 5 مايو 2023
17. نقابة الصيادلة السودانية، 5 مايو 2023
18. اليونيسيف، 26 أبريل 2023
19. اليونيسيف، 12 مايو 2023
20. برنامج الغذاء العالمي، 5 مايو 2023
21. اليونيسيف، 11 مايو 2023
22. اليونيسيف، 11 مايو 2023
23. اليونيسيف، 12 سبتمبر 2022
24. اليونيسيف، 11 مايو 2023
25. الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، نداء الطوارئ للسودان، 1 مايو 2023
26. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الوضع في السودان: خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين - الموجز الأولي والمتطلبات المشتركة بين الوكالات (مايو - أكتوبر 2023)
27. مشروع بيانات أحداث ومواقع النزاعات المسلحة، صحيفة الوقائع، 28 أبريل 2023
28. إعلان جدة للالتزام بحماية المدنيين، السودان، 11 مايو 2023
29. منظمة فيلق الرحمة تقييم السوق السوداني، مايو 2023
30. المرجع نفسه.
31. استنادا إلى رسم خرائط قطاع الحماية الموضح لمناطق النزاع الساخنة (فبراير 2023) - المزمرة والحادة والمعرضة للخطر: ولاية وسط دارفور - أزوم، أم دخن، غرب جبل مرة، وسط جبل مرة، شمال جبل مرة، ولاية شرق دارفور - ياسين، الفردوس، شمال دارفور - طويلا، كتم، دار السلام، السريف، سرف عمرة، كبكايية، أم برو، كرنوي، ولاية جنوب دارفور - شرق الجبل، بليل، قريضة، مرشنق، كاس، ولاية غرب دارفور - بيضة، سربا، كرينك، جبل مون، ولاية غرب كردفان - أبو زبد، لقاء، السنط، ولاية جنوب كردفان - أبو جبيهة، أبو كرشولا، كلوقي، ولاية النيل الأزرق - قيسان، الدمازين
32. مناطق استضافة النازحين (لا تضم الخريطة جميع المناطق، سُنحَدَتْ وفقا لتطورات الأوضاع): ولاية الجزيرة - الكاملين، مدني الكبرى، الولاية الشمالية - دنقلا + مروي، حلفا (أشكين وأرقين)، ولاية البحر الأحمر - بورتسودان، ولاية النيل الأبيض - كوستي، الجبلين، القصارف - باسندة .
33. تضم المناطق الساخنة الولايات التالية: الخرطوم، شمال دارفور (الفاشر)، جنوب دارفور (نيالا)، وسط دارفور (زالنجي)، شرق دارفور (الضعين)، شمال كردفان (شيكان، الأبيض)، جنوب كردفان (القوز، كادوقلي)، غرب دارفور (الجنينة)، غرب كردفان (النهود). تشمل المناطق المعرضة للخطر، والتي تعد نقاطا ساخنة مزممة تتفاقم فيها الأوضاع بسبب النزاعات التاريخية بين المجتمعات المحلية، الولايات التالية: غرب كردفان (أبو زبد، لقاء، السنط)، جنوب كردفان (أبو جبيهة، أبو كرشولا، كلوقي)، النيل الأزرق (قيسان، الدمازين) وهي أيضا ستستهدف. ستمنح الأولوية لمواقع استضافة النازحين الجدد مثل مواقع التجمع للتنقلات عبر الحدود مثل: ولاية الجزيرة (الكاملين، مدني الكبرى، الولاية الشمالية (دنقلا، مروي، حلفا) البحر الأحمر (بورتسودان)، النيل الأبيض (كوستي)، نهر النيل (شندي).

خطة الاستجابة
الإنسانية المنقّحة
السودان